

Distr.: General
14 October 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس
الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)
بشأن كوت ديفوار

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار،
ووفقاً للفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ٢١٠١ (٢٠١٣)، يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير
منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما
بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غيرت روزنثال
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)
بشأن كوت ديفوار



رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) من فريق الخبراء المعني بكموت ديفوار

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بكموت ديفوار بأن يجيلوا طيه تقرير منتصف المدة
الذي أعده الفريق وفقاً للفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ٢١٠١ (٢٠١٣).

فريق الخبراء المعني بكموت ديفوار

(توقيع) ريمون دوبيل

(توقيع) أوجين فاتاكانوا

(توقيع) خويل ساليك

(توقيع) روبرتو سولادزو

(توقيع) مانويل فاسكيس - بويدارد

تقرير منتصف المدة المقدم من فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار وفقا للفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ٢١٠١ (٢٠١٣)

أولا - مقدمة

١ - في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣ (S/2013/416)، أعلن الأمين العام أنه عين في فريق الخبراء الأعضاء الخمسة التالية أسماءهم: ريمون دوبييل (بلجيكا، الأسلحة)، وأوجين روتابينغوا فاتاكانوا (رواندا، الجمارك/النقل)، وخويل ساليك (كولومبيا، المالية)، وروبرتو سولادزو، (إيطاليا، الماس)، ومانويل فاسكيس - بويدارد (إسبانيا، المسائل الإقليمية). وفي الرسالة نفسها، قرر الأمين العام أيضا أن يتولى السيد فاسكيس - بويدارد مهام منسق الفريق.

٢ - وبدأ فريق الخبراء عمله في الميدان في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الفريق اجتماعات مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والسلطات الحكومية في كوت ديفوار، بهدف الحصول على المعلومات المتصلة بما يجريه من تحقيقات. واضطلع الفريق حتى الآن بزيارة بلجيكا وفرنسا، كما قام بزيارات ميدانية في أنحاء كوت ديفوار. وترد في المرفق ١ من هذا التقرير قائمة بالاجتماعات والمشاورات التي عقدها الفريق.

٣ - ولا يزال الواقع، حتى وقت كتابة هذا التقرير، يشهد بصحة الآراء التي أعرب عنها الفريق بشأن الحالة السياسية والأمنية في كوت ديفوار، في تقريره النهائي المقدم عملا بالقرار ٢٠٤٥ (٢٠١٢) (S/2013/228، الفقرات ٤-٨). وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى استمرار النمو السريع في الاقتصاد الإيفواري وإلى إعادة تكييف قوات البلد المسلحة لقدراتها من خلال تطوير القدرة العسكرية لوحدة القوات الخاصة (انظر الفقرة ٥ أدناه)، فإن الفريق لا يزال يساوره القلق إزاء اتساع نطاق سلطة قادة القوى الجديدة السابقة المعارضة. ويشير الفريق إلى أن الجهود التي يبذلها البلد في مكافحة الإفلات من العقاب لا تزال معطلة، حيث إنه لم تصدر حتى الآن لوائح اتهام بحق أي من قادة القوى الجديدة السابقين فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، يرى الفريق أن قادة المناطق السابقين قد حشدوا مصادر تمويل إضافية يمكن، في حالة تدهور الحالة السياسية والأمنية، أن تستخدم في شراء الأسلحة والأعتدة المتصلة بها، في انتهاك لنظام الجزاءات.

٤ - وفيما يتعلق بالفقرة ٧ من القرار ٢١٠١ (٢٠١٣) الذي قرر مجلس الأمن بموجبه أن يواصل استعراض التدابير المنصوص عليها في الفقرات ١ و ٣ و ٤ من القرار في ضوء التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء البلد، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، توطئة لإمكانية إجراء تعديلات أخرى على جميع التدابير المتبقية أو جزء منها أو رفعها كلياً أو جزئياً، وفقاً لما يحرز من تقدم في مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية ومكافحة الإفلات من العقاب، يقوم فريق الخبراء برصد التطورات عن كثب، ويعتزم تقديم تقييم شامل عن التقدم المحرز فيما يتصل بتلك الركائز الأربع في تقريره النهائي المقرر صدوره في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٥ - ويرى الفريق أن عملية إصلاح قطاع الأمن تؤدي تدريجياً إلى إعادة تكييف قدرات القوات المسلحة الإيفوارية، في ظل الإجراءات السريعة المتخذة، سواء من حيث الموارد البشرية أو الأعتدة، بهدف تعزيز وحدات القوات الخاصة (أي مركز تنسيق القرارات التنفيذية، وقوة البحث والعمل التابعة للشرطة، ومجموعة الأمن الرئاسي، والحرس الجمهوري، ومجموعة القوات الخاصة). ويمارس قادة المناطق السابقون سلطة فعلية على مركز تنسيق القرارات التنفيذية ومجموعة الأمن الرئاسي والحرس الجمهوري. فشريف عثمان، على سبيل المثال، هو الرجل الثاني في التسلسل القيادي لمجموعة الأمن الرئاسي، كما أن إسيكا واتارا (ولقبه واتارا) هو الرجل الثاني في التسلسل القيادي لمركز تنسيق القرارات التنفيذية.

٦ - وفيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يرى الفريق أنه ليس من المرجح أن تتمكن الحكومة من الوفاء بالهدف المحدد في القرار ٢١١٢ (٢٠١٣)، وهو نزع سلاح ٣٠ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ووفقاً لمصادر موثوق بها، تم في ٥ أيلول/سبتمبر تسريح ٩ ٤٢٢ جندياً وجمع ٩ ٦٠٠ قطعة سلاح. ويلاحظ الفريق أن قادة المناطق لا يزال لهم تأثير قوي على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حيث إنهم يقومون بتحديد الجنود الذين يجب أن يؤخذوا في الاعتبار في عمليات التسريح ونزع السلاح. وبالتالي، فهم قادرون على الاستمرار في السيطرة على شبكات عسكرية داخل القوات الجمهورية لكوت ديفوار وخارجها، بما يحقق مصالحهم المالية والعسكرية والسياسية. ويساور الفريق القلق لأن تلك الهياكل لها تأثير على إدارة الحالة الأمنية وهي لا تخضع للمساءلة بشكل منهجي من خلال التسلسل القيادي للقوات الجمهورية.

٧ - ولا تزال الأسلحة والأعتدة المتصلة بها التي جرى نقلها إلى شمال كوت ديفوار في أعقاب الأزمة التي تلت الانتخابات تشكل مصدرا رئيسيا للقلق لدي الفريق. ويقوم الفريق حاليا بالتحقيق فيما إذا كانت الأسلحة التي كانت مخزنة في ترسانات الأسلحة والتي تم الإبلاغ عنها في تقريره الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٣ (S/2011/228، الفقرة ٧٥) قد نقلت منذ ذلك الحين من مواقعها. ويعتزم الفريق إبلاغ اللجنة بالنتائج التي يتوصل إليها، حسب الاقتضاء.

٨ - وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في الحوادث الأمنية في كوت ديفوار، فإن الفريق لا يزال يساوره القلق لأن كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر المتصلة بها لا تزال مجهولة المصير، وثمة خطر من أن تنتقل بطرق غير قانونية إلى دول أخرى في المنطقة دون الإقليمية (انظر S/2013/228، الفقرة ٦٣).

ثانياً - منهجية التحقيق

٩ - أعطى الفريق الأولوية للتحقيقات الميدانية في جميع أنحاء كوت ديفوار، ولا سيما على طول حدود البلد مع الدول المجاورة. وقد استعرض أيضا الأدلة المستندية التي قدمتها المنظمات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية وشركات القطاع الخاص.

١٠ - وقد سعى الفريق، في أثناء كل تحقيق من التحقيقات التي أجراها، إلى الحصول على أدلة مستندية دامغة لدعم النتائج التي يتوصل إليها، بما في ذلك الأدلة المادية من قبيل العلامات الموضوعة على الأسلحة والذخائر. وفي غياب تلك الأدلة، كان الفريق يشترط وجود مصدرين على الأقل من المصادر المستقلة الموثوق بها لدعم أي نتيجة يتوصل إليها.

١١ - وأجرى الفريق تحقيقات في كل ميدان من الميادين التي تشملها ولايته لتقييم احتمال وقوع انتهاكات لجزاءات مجلس الأمن ذات الصلة.

١٢ - ويود الفريق، في سياق مواصلة تنفيذ الولاية المنوطة به، أن يشير إلى أن الميزانية السنوية لأنشطة الاتصالات التي يضطلع بها لا تخصص لها موارد تكفيه لإجراء التحقيقات الهامة، ولا سيما التحقيقات المتعلقة بمتابعة الأنشطة التي تقوم بها جماعات الميليشيات والمرتزقة (الموجودة في غانا، وكوت ديفوار، وليبيريا).

ثالثا - الامتثال للطلبات التي يوجهها الفريق للحصول على المعلومات

١٣ - قام الفريق، خلال الجزء الأول من فترة ولايته، بتوجيه عدد من الرسائل الرسمية إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والكيانات الخاصة والأفراد. وينوي الفريق أن يعرض ما يصله من ردود بشكل كامل في تقريره النهائي.

رابعا - المسائل الإقليمية المتصلة بالجزءات

١٤ - كان للانتعاش الاقتصادي في كوت ديفوار والاستقرار النسبي في البلد أثر إيجابي على الدول المجاورة، مثل ليبيريا وغانا، وبصفة خاصة البلدان غير الساحلية مثل مالي وبوركينا فاسو. ويلاحظ الفريق أن استمرار الجهود التي تقودها السلطات الإيفوارية قد أدى إلى إحراز تقدم في تحقيق استقرار الحالة الأمنية بين كوت ديفوار وليبيريا وغانا. غير أن الحوادث الأمنية، ولا سيما على طول الحدود مع ليبيريا، والتوترات الاجتماعية والعرقية في غربي كوت ديفوار، تشكل مصدرا مستمرا للقلق.

١٥ - وتؤثر التطورات السياسية والعسكرية الجارية في مالي تأثيرا ملموسا على الحالة في كوت ديفوار، إذ تقيم في البلد جالية كبيرة من المنحدرين من أصل مالي، وقد سبق أن تلقى الفريق معلومات موثوق بها عن الاتجار بالأسلحة على الحدود بين كوت ديفوار ومالي (انظر S/2012/196، الفقرة ٢١). وقد بذل الحسن واثارا، رئيس كوت ديفوار، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، جهودا سياسية هامة من أجل تحقيق استقرار الحالة في مالي. وقد استأنفت كوت ديفوار أداء الدور الذي تقوم به لتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، وقامت في أيار/مايو بإيفاد وحدة للعمل في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

١٦ - وعلى الرغم من هذا التقدم، فما زال القلق يساور الفريق إزاء الكميات الضخمة من الأسلحة والذخائر ذات الصلة التي ما زالت متداولة في كوت ديفوار، وإزاء احتمال جلب تلك الأسلحة من خلال عمليات الاتجار إلى مالي وغيرها من دول المنطقة دون الإقليمية، في حالة حدوث تدهور في الأوضاع السياسية في أي منها.

خامسا - التعاون مع الجهات المعنية

١٧ - يجري فيما يلي تسليط الضوء على المسائل المتعلقة بتعاون الفريق مع الجهتين المعنيتين في كوت ديفوار، أي الحكومة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ألف - التعاون مع فريق الخبراء المعني بليبيريا

١٨ - عملاً بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ٢١٠١ (٢٠١٣)، ظل الفريق على علاقة عمل متصلة مع فريق الخبراء المعني بليبيريا، من خلال التبادل المنتظم للمعلومات.

باء - التعاون مع السلطات الإيفوارية

١٩ - قام الفريق، خلال الجزء الأول من فترة ولايته، بعقد اجتماعات مع السلطات الإيفوارية المعنية، بما شمل رئيس الوزراء دانيال كابلان دانكان، ولاحظ أن الحكومة واعية بنظام الجزاءات ومستعدة للتعاون التام مع الفريق. وسيقوم الفريق، في تقريره النهائي، بتقييم فعالية التعاون من جانب السلطات الإيفوارية.

جيم - التعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٢٠ - يود الفريق أن يعرب عن تقديره للدعم القيم الذي قدمته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (عملية الأمم المتحدة) خلال الجزء الأول من فترة ولايته. وما زالت العملية توفر أماكن المكاتب وخدمات النقل والدعم الإداري لأفرقة الخبراء المتعاقبة. وتضطلع الوحدة المتكاملة لرصد الحظر التابعة لها بتوفير الدعم اللوجستي للفريق، كما تطلعه على المعلومات الهامة المتعلقة بالحظر، ولا سيما البيانات المتعلقة بالذخائر والأعتدة التي يبدو أنها قد دخلت كوت ديفوار في انتهاك لنظام الجزاءات. ولا يزال أيضاً مستوى الدعم الإداري الذي تقدمه الوحدة ممتازاً.

سادسا - الأسلحة

٢١ - تمشيا مع القرار ٢١٠١ (٢٠١٣)، واصل الفريق تحقيقاته بشأن تنفيذ نظام الجزاءات في كوت ديفوار، ويعتزم أن يزود لجنة الجزاءات في تقريره النهائي بتحليل كامل للنتائج التي يتوصل إليها.

٢٢ - وقد لاحظ الفريق أن تواتر الحوادث الأمنية ونطاقها قد تناقصا حالياً في جميع أنحاء كوت ديفوار. بيد أنه لا تزال هناك حوادث متفرقة؛ وقام أفراد عسكريون مدربون، وفقاً لأقوال بعض الجهات الموثوق بها التي تحاور معها الفريق، بالاعتداء في ١ تموز/يوليه على فيديل ساراسورو، رئيس هيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في المنطقة الواقعة بين فيركيسيدوغو وكونغ (في شمال كوت ديفوار).

٢٣ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، وخلال اجتماع عقد مع فريق الخبراء، سلط وزير الدفاع الضوء على التقدم الذي أحرزته السلطات في تفكيك شبكة الصيادين التقليديين (الدوزو)، فضلا عن العديد من نقاط التفتيش غير الرسمية في أنحاء كوت ديفوار. وقد تمكن الفريق من التحقق من استمرار الانخفاض في عدد نقاط التفتيش على طول الشوارع والطرق الرئيسية في أبيدجان. غير أنه وجد، خلال الزيارات الميدانية التي اضطلع بها، ٢٥ نقطة تفتيش بين أبيدجان وسان بيدرو و ١٠ نقاط بين أبيدجان ونويه (على الحدود مع غانا). ويعتزم الفريق أن يقدم في تقريره النهائي خريطة مستكملة وتفصيلية تبين نقاط التفتيش في كوت ديفوار.

٢٤ - وفي سياق تحديد الذخيرة الموجودة في أراضي كوت ديفوار فيما يشكل (أو يحتمل أن يشكل) انتهاكا لنظام الجزاءات، يعرب الفريق عن تقديره للعمل الذي تقوم به الوحدة المتكاملة لرصد الحظر، إذ أنها أعدت جدولاً شاملاً (انظر المرفق ٢) يمكن أيضاً أن يفيد الدول الأعضاء والمنظمات المعنية في مساعدة الفريق على تحديد الكيانات التي تقوم بتمويل عمليات تنتهك الحظر المفروض على الأسلحة والتدبير لها وتنظيمها.

ألف - إعادة تكييف قدرات قطاع الأمن الإيفواري

٢٥ - خلال فترة الولاية الحالية، يعتزم الفريق تزويد اللجنة بتقييم كامل لبرنامج إصلاح قطاع الأمن الجاري حالياً في كوت ديفوار. ولدى كتابة هذا التقرير، كانت عملية إصلاح قطاع الأمن قد بدأت رسمياً. غير أن الفريق يرى أن العملية تقتصر في هذه المرحلة على إعادة تكييف قدرات قطاع الأمن في كوت ديفوار، بدلا من الإصلاح الحقيقي.

باء - الجنود الذين لم يجر إدماجهم في القوات الجمهورية لكوت ديفوار

٢٦ - أشار الفريق في تقاريره السابقة إلى أن الشبكات المالية التي يديرها قادة المناطق لا تزال قائمة ولها تأثير داخل القوات الجمهورية لكوت ديفوار التي عُيِّن فيها بعض هؤلاء القادة. وفي آب/أغسطس، أجرى الفريق مقابلات مع الجنود الموجودين في أبيدجان الذين لم يجر إدماجهم في القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وقد أبقى هؤلاء الجنود عموماً على أسلحتهم وذخائرهم، وكانوا يعملون كحراس أمن في القطاع الخاص؛ كما كانوا يدعون للمشاركة، حسب الطلب، في العمليات الرسمية للقوات الجمهورية، بصفتهم من القوات الاحتياطية العسكرية. وأفاد الأفراد الذين أجرى الفريق مقابلات معهم بأن القوات الجمهورية تغطي تكاليف الإقامة والطعام لأفرادها عند وجودهم في الثكنات، وأنهم يتلقون راتباً شهرياً يبلغ في المتوسط ١٠٠ دولار عند عملهم كحراس أمن لدى جهات أخرى.

٢٧ - والفريق على علم أيضا بالممارسة التي يتبعها مختلف قادة القوات الجمهورية لكوت ديفوار والمتمثلة في دفع مبلغ شهري معين لهؤلاء الجنود الذين لم يجر إدماجهم في القوات. ويعتزم الفريق مواصلة التحقيق في هذه المسألة، وسوف يفيد في تقريره النهائي بما يتوصل إليه بناء على ذلك.

٢٨ - وفي هذا الصدد، أكد حتى رئيس العمليات في مركز تنسيق القرارات التنفيذية، إسيكا واتارا، ولقبه واتاو (وهو قائد سابق لمنطقة سيغلا)، في مقابلة أجرتها معه صحيفة محلية (انظر المرفق ٣)، أن أفضل العناصر المدربة في وحدته ليست في الواقع من العناصر النظامية في القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

٢٩ - ويوجد حاليا هيكل عسكري مواز في كوت ديفوار ضمن القوات الجمهورية النظامية، وهو يشكل العمود الفقري لنظام الأمن من حيث إمكانية التدخل الفعال. ويساور الفريق القلق من أن هذا الهيكل العسكري، مع اختلاطه بالهيكل النظامية، قد تتوافر له القدرة، في حالة نشوب أي أزمة، على شراء المزيد من الأسلحة والأعتدة المتصلة بها، حسب الاقتضاء، في انتهاك لنظام الجزاءات.

جيم - انتهاكات نظام الجزاءات

٣٠ - لاحظت الوحدة المتكاملة لرصد الحظر التابعة لعملية الأمم المتحدة، في ١٩ نيسان/أبريل في داناني، وفي ٢٤ نيسان/أبريل في سينيماتالي، وجود قاذفات للقنابل اليدوية غير الفتاكة من طراز AM-600 (٣٧-٣٨ ملم) ومن طراز AM-640 (٤٠ ملم) (مثل القنابل المسيلة للدموع) وذخائر متصلة بها من صنع شركة كوندور للتكنولوجيات غير الفتاكة (المسجلة في البرازيل) (انظر المرفق ٤). وتحمل بعض هذه الأسلحة المرصودة والذخائر المتصلة بها علامات تشير إلى أنها أنتجت في آب/أغسطس ٢٠١٢. وقد جرى توثيق تلك الأسلحة وما يتصل بها من ذخائر مرة أخرى يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو في بونديالي. وفي ٧ أيار/مايو، لاحظت الوحدة وجود ذخائر غير فتاكة لقاذفات القنابل اليدوية ذاتها في داناني، أنتجت هي الأخرى في عام ٢٠١٢.

٣١ - وأبلغت السلطات البرازيلية الفريق في ١٣ أيلول/سبتمبر بأن عملية بيع للأسلحة غير الفتاكة والذخائر المتصلة بها المذكورة أعلاه قد أبرمت في عام ٢٠١٢ مع مكتب الأركان الخاصة للرئاسة في بوركينا فاسو (انظر المرفق ٥). وتضمنت عملية البيع شهادة للمستخدم النهائي تنص على أن أي عملية لإعادة التصدير مرهونة بالحصول على إذن من السلطات البرازيلية. وأشار الفريق إلى أن الأسلحة بطرازها AM-600 و AM-640،

وكذلك الذخيرة من طراز GL-302 و SS-601 و AM-500، التي تظهر في وثائق الفاتورة، جرى رصدها في كوت ديفوار.

٣٢ - وقد تم استيراد هذه الأعتدة وما يتصل بها من ذخائر إلى كوت ديفوار قبل نيسان/أبريل ٢٠١٣، وبالتالي كان ينبغي الكشف عنها للجنة وفقا للفقرة ٣ (هـ) من القرار ٢٠٤٥ (٢٠١٢)، الذي قرر فيه المجلس أنه يتعين إبلاغ اللجنة مسبقا بإمدادات المعدات غير الفتاكة المستخدمة في إنفاذ القانون والمعدّة لتمكين قوات الأمن الإيفوارية. ويواصل الفريق تحقيقاته بشأن الأطراف المتورطة في هذا الانتهاك لنظام الجزاءات، ويعتزم إبلاغ اللجنة حسب الاقتضاء.

دال - الأعتدة الفتاكة والأعتدة ذات الصلة

٣٣ - في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، قام الفريق بزيارة مقر القوات الجمهورية لكوت ديفوار في أبيدجان، ولاحظ أن البنادق من طراز AK-47 التي يحملها الأفراد العسكريون كانت مزودة بخزانات جديدة للذخيرة مصنوعة من مواد تركيبية. ولم تكن هذه الأعتدة قد لوحظت من قبل في كوت ديفوار. ويحقق الفريق في ما إذا كانت خزانات الذخيرة تلك جزءا من الأعتدة المذكورة في طلب إعفاء قدمته حكومة كوت ديفوار إلى لجنة الجزاءات يومي ٢٨ آب/أغسطس و ٥ أيلول/سبتمبر. ويساور الفريق القلق من أن يكون جزء من الأعتدة المدرجة في هذا الطلب قد سُلم بالفعل إلى كوت ديفوار، وسوف يقدم بناء على ذلك تقريرا إلى اللجنة بخصوص ما يتوصل إليه من نتائج.

٣٤ - وفي الطلب المذكور أعلاه، طلبت السلطات الإيفوارية الحصول على إعفاء لاقتناء طائرة عمودية مقاتلة من طراز Mi-24، واثنين من ناقلات الأفراد المدرعة من طراز RG12، و ٣٠٠٠ بندقية من طراز AK-47، و ١٥٠٠ من المسدسات غير المحددة عيار ٩ ملم، وكمية كبيرة من الذخائر ذات الصلة والأعتدة البصرية الإلكترونية والمعدات التكتيكية، بما في ذلك مواد للوقاية من المقذوفات.

٣٥ - ووجه الفريق رسالة إلى اللجنة يعرب فيها عن قلقه من أن الطائرة العمودية المقاتلة من طراز Mi-24، باعتبارها سلاحا استراتيجيا، تتضمن رشاشا ثقيلًا سريع الطلقات أو مدفعا ذا ماسورة مزدوجة عيار ٢٣ ملم وأسلحة تحملها تحت جناحيها، عادة ما تكون عبارة عن قاذفات مزودة بصواريخ غير موجهة عيار ٥٧ ملم (S-5) أو ٨٠ ملم (S-8). ويمكن للطائرة العمودية أن تحمل أيضا عدة قذائف موجهة مضادة للدبابات أو قنابل متعددة الاستعمالات (أربع قنابل تزن كل واحدة منها ٢٥٠ كيلوغراما أو قنبلتان تزن كل واحدة منهما ٥٠٠ كيلوغرام) وتضم مقاعد يتسع عددها لثمانية ركاب فقط، وهي بذلك مجهزة

للتشغيل في بيئة الحروب التقليدية. وعلاوة على ذلك، يلاحظ الفريق أنه باستيراد هذه الأعتدة، إلى جانب مستلزمات الصيانة (الأخصائون التقنيون وقطع الغيار)، ستتمكن القوات المسلحة الإيفوارية من توفير الخدمات اللازمة للطائرة العمودية الموجودة لديها حاليا من طراز Mi-24 والمسجلة تحت الرمز TU-VHO، ومواصلة إصلاحها (انظر الوثيقة S/2011/271، الفقرات ٣٣٦ إلى ٣٥٨)، وهو ما اعتبره الفريق انتهاكا لحظر توريد الأسلحة.

٣٦ - وفي ٢١ آذار/مارس، لاحظت الوحدة المتكاملة لرصد الحظر أنه تم في ميناء أيدجان تسليم ثمانية صناديق تحتوي على قوارب شبه صلبة باعتهها شركة MagForce (المسجلة في فرنسا) لوزارة الدفاع، وهو ما وثقه الفريق في عام ٢٠١٢ بوصفه انتهاكا لنظام الجزاءات (انظر المرفق ١٥ أدناه، و S/2012/196، الفقرة ٧٧). ويلاحظ الفريق أن العقد المتعلق بتلك الأعتدة تم توقيعه في الواقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، في إطار نظام الجزاءات المعتمد في القرار ٢٠٤٥ (٢٠١٢)، وهو يعكس شراء زورقين من طراز سيلنغر 470 UM وثمانية زوارق من طراز Zodiac MK3 Grand Raid، وجميعها مزود بمحركات بقوة ٤٠ حصانا (انظر المرفق ٦).

هاء - الأعتدة غير الفتاكة

٣٧ - في ١٨ آذار/مارس، لاحظت الوحدة المتكاملة لرصد الحظر أن شحنة كبيرة من أصناف البزات الواقية من الرصاص التي جرى توريدها من قبل شركة Plasan Sasa (المسجلة في إسرائيل) قد وصلت إلى مطار أيدجان الدولي. وهذه الشحنة التي تزن خمسة أطنان كانت موجهة إلى مجلس الأمن القومي في كوت ديفوار في إطار ولاية الرئاسة (انظر المرفق ٧). ويعتزم الفريق مواصلة تحقيقاته بشأن هذه الحالة بالذات، ويتطلع إلى تلقي رد في هذا الصدد من شركة Plasan Sasa على رسالته المؤرخة ٦ آب/أغسطس.

٣٨ - وتشير بوليصة الشحن المتصلة بهذه الشحنة والعلامات التي تظهر على منصات الشحن إلى ضلوع شركة Horsforth T، وهو ما ورد ذكره في الفرع السابق فيما يتعلق بطلب الإعفاء المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر.

٣٩ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، لاحظت الوحدة المتكاملة لرصد الحظر أيضا وصول كمية كبيرة من المعدات العسكرية إلى ميناء أيدجان، بما في ذلك ٦٠.٠٠٠ زوج من الأحذية العسكرية، وهي المعدات التي سلمتها شركة E&C Technology (المسجلة في الصين). وكانت الجهة المتلقية هي وزارة الدفاع (انظر المرفق ٨). وكانت الشركة قد اعتُبرت بالفعل مخالفة لنظام الجزاءات في عام ٢٠١٣ (S/2013/228، الفقرة ٩٤).

واو - ذخائر بخصائص مشابهة للذخائر المنتجة في السودان

٤٠ - في ٢٤ نيسان/أبريل و ١٣ أيار/مايو، لاحظت الوحدة المتكاملة لرصد الحظر أعتدة مختلفة أنتجت بعد عام ٢٠٠٤ (بما ينتهك الحظر المفروض على الأسلحة)، وذلك أثناء عملية تفتيش لموقع الحرس الجمهوري في ترايشفيل، أبيدجان، ويرجح أن تكون قد دخلت البلد في انتهاك لنظام الجزاءات.

٤١ - وكانت تلك الأعتدة تضم حوالي ٣٠ صندوقاً للشحن تحتوي على قذائف هاون عيار ١٢٠ ملم تحمل علامات تشير إلى أن مدافع الهاون قد صنعت في السودان في عام ٢٠١١، وصندوق شحن آخر يحتوي على قذائف هاون عيار ٦٠ ملم أنتجت في عام ٢٠٠٨ (انظر المرفق ٩).

زاي - ذخائر غير موسومة عيار ٧,٦٢ × ٥٤ ملم

٤٢ - منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لاحظت عملية الأمم المتحدة وجود نحو ٧٠٠ طلقة من الذخائر النحاسية غير الموسومة عيار ٧,٦٢ × ٥٤ ملم ضمن الذخائر التي جمعت في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وكذلك الذخائر التي جمعت أثناء عمليات التفتيش التي أجريت في موقعين من مواقع القوات الجمهورية في أبيدجان. ويشمل ذلك توثيق نحو ٤٥٠ من هذه الطلقات في أكياس سوداء غير مميّزة من البوليثين في معسكر كامب كوماندو في أبوبو، أبيدجان، في ٦ أيلول/سبتمبر.

٤٣ - ولاحظ الفريق أنه قد جرى بطريقة غير مستوية وضع مادة مانعة للتسرب تخص عنق الرصاصة (ذات لون أصفر)، ومادة مانعة للتسرب تخص الشحنة البادئة (ذات لون أحمر)، على العديد من الطلقات غير الموسومة. وهذا الشكل من أشكال أكياس البوليثين السوداء غير المميّزة وهذه الطريقة غير المستوية في وضع مانع التسرب لعنق الرصاصة ذي اللون الأصفر ومانع التسرب للشحنة البادئة ذي اللون الأحمر على الطلقات النحاسية، هما من سمات الذخائر المنتجة في السودان منذ عام ٢٠١٠ على الأقل. وعلاوة على ذلك، فإن السودان هو البلد الوحيد في الوقت الحاضر المعروف بإنتاجه لذخيرة تتسم بتلك الخصائص.

٤٤ - وثمة عنصران آخران يؤيدان ترجيح المصدر السوداني لطلقات الذخيرة تلك. فأولاً، كان يوجد أيضاً في معسكر كامب كوماندو طلقات نحاسية عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم وضع عليها مانع التسرب لعنق الرصاصة ذو اللون الأصفر ومانع التسرب للشحنة البادئة ذو اللون الأحمر بطريقة غير مستوية، وكانت معبأة في أكياس سوداء غير مميّزة من البوليثين. وكانت

هذه الطلقات تحمل علامات إنتاج تتفق مع العلامات التي استخدمها السودان في الذخائر المنتجة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وثانياً، وُجدت في معسكر كامب كوماندو، وكذلك في معسكر كامب غالييني في منطقة بلاتو بأبيدجان، أثناء عملية تفتيش أجريت في ٢٢ شباط/فبراير، طلقات سائبة غير موسومة عيار ٧,٦٢ × ٥٤ ملم إلى جانب طلقات عيار ٧,٦٢ × ٥٤ ملم تحمل علامات إنتاج السودان في عام ٢٠١١ (S/2013/228، الفقرة ٤٦، والمرفق ٧).

٤٥ - ويرى الفريق أنه كانت ثمة محاولة متعمدة لإخفاء معلومات أساسية عن الذخائر، وأن عدم وجود علامات على الطلقات وعدم وجود بيانات على مواد التغليف تسمح بتحديداتها كلها دلائل محتملة تشير إلى أن الذخائر أُنتجت وعبئت بقصد إخفاء مصدرها (انظر المرفق ١٠).

حاء - ذخائر بخصائص مشابهة للذخائر المنتجة في الصين

٤٦ - في ١٣ أيار/مايو، قامت الوحدة المتكاملة لرصد الحظر بتوثيق صندوقي شحن عثرت عليهما أثناء عملية تفتيش أجريت في موقع الحرس الجمهوري في ترايشفيل، أبيدجان، يحتويان على صمامات من طراز M-6 تخص قنابل هاون عيار ٨٢ ملم، وتحمل علامات تدل على أنها قد أُنتجت في الصين في عام ٢٠٠٩ (انظر المرفق ١١).

٤٧ - وكانت العلامات الموجودة على كلا الصندوقين قد طُليت، في محاولة واضحة لإخفاء مصدر محتوياتهما. وقد أزيل الطلاء بواسطة ورق مرمّل، مما كشف عن عبارة "Yarmouk Industrial Complex" (مجمع اليرموك الصناعي) ورقم العقد .09XSD14E01YIC/SU.

٤٨ - وتتفق هذه المعلومات مع المعدات العسكرية التي تصدّرها شركة Xinshidai الصينية (التي أُشير إليها بالمختصر XSD في رقم العقد) إلى مجمع اليرموك الصناعي في السودان (الذي أُشير إليه بالمختصر YIC/SU في رقم العقد).

٤٩ - ولذلك، لا يمكن للفريق أن يستبعد احتمال أن يكون وجود هذه الذخائر في كوت ديفوار قد نتج في الواقع عن تحويل وجهة معدات عسكرية نقلت من الصين إلى السودان في إطار إحدى عمليات النقل المشروعة التي تتم بين الدول، وسيواصل التحقيق في هذه القضية.

طاء - شحن مسدسات من شركة Glock

- ٥٠ - يشير الفريق إلى الفقرتين ٨٨ و ٨٩ من تقريره النهائي المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل (S/2013/228)، الذي وصف فيه شحنة من المسدسات من طراز Glock-19 و Glock-26 باعتبارها انتهاكا صارخا لنظام الجزاءات.
- ٥١ - وبعد إعادة النظر بعناية في جميع المعلومات المتاحة، راجع فريق الخبراء تحليله وهو يؤكد أن الشحنة المذكورة أعلاه تمثل بشكل كامل لإجراءات الإغفاء التي يفرضها مجلس الأمن، وبالتالي لا يمكن اعتبارها انتهاكا لنظام الجزاءات.

سابعاً - الشؤون المالية

- ٥٢ - يتمثل جزء من ولاية الفريق في فحص مصادر تمويل عمليات شراء الأسلحة، على النحو المبين في الفقرة ٧ (ب) من القرار ١٧٢٧ (٢٠٠٦)، الذي أوعز فيه مجلس الأمن إلى الفريق أن يحقق في مصادر التمويل، بما في ذلك المصادر المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية في كوت ديفوار، لشراء أسلحة وما يتصل بها من أعتدة وأنشطة.

ألف - اقتصاد كوت ديفوار

- ٥٣ - ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لكوت ديفوار بنسبة ٩,٨ في المائة في عام ٢٠١٢ (متجاوزاً بذلك النسبة المتوقعة التي أُعلن عنها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وهي ٨,٦ في المائة)، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية العامة والخاصة بصورة كبيرة، وإلى انتعاش الاقتصاد عموماً. وأعلنت الحكومة عن اعتزامها مواصلة عملية الإصلاح التي بدأت في عام ٢٠١١، بغية تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية في إدارة المالية العامة والقطاع العام. وتشمل الإصلاحات ذات الصلة بالموضوع مواصلة إصلاح قطاع البن والكاكاو؛ واعتماد قانون جديد للتعددين بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛ والقيام في مجال المالية العامة باعتماد مشروع قانون بشأن مدونة الشفافية؛ والقيام في قطاع الكهرباء بتعزيز التنمية وتحقيق التوازن المالي؛ والقيام في قطاع المواد الهيدروكربونية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ باعتماد هيكل لأسعار المنتجات النفطية ليكون بمثابة أساس لتنفيذ آلية تحديد أسعار النفط بصورة تلقائية على مستوى محطات الوقود؛ ووضع استراتيجية لتطوير القطاع المصرفي.

٥٤ - وسيواصل الفريق تقييم أثر هذه الإصلاحات على اقتصاد البلد، مع التركيز بوجه خاص على الموارد الطبيعية التي يحتمل تحويل الإيرادات المتأتية منها لشراء الأسلحة والأعتدة ذات الصلة في انتهاك لحظر توريد الأسلحة.

باء - التهريب والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية

٥٥ - خلال الجزء الأول من فترة الولاية الحالية، واصل الفريق أعمال التحريات واستكمال المعلومات ومتابعة التحقيقات في ما يتعلق بتهريب الموارد الطبيعية (لا سيما الكاكاو وجوز الكاجو والقطن والأخشاب والذهب) التي يجري تصديرها بطرق غير مشروعة من كوت ديفوار، والتي تدر إيرادات يمكن استخدامها في شراء الأسلحة في انتهاك لنظام الجزاءات، وكان يمكن للسلطات الإيفوارية لولا ذلك أن تقوم بتصديرها بصورة شرعية وفرض الضرائب المناسبة عليها. وركز الفريق أيضا على تحليل القطاع النفطي وإمكانية تحويل الأموال من هذا القطاع.

٥٦ - والفريق بصدد تقييم التقدم الذي أحرزته السلطات الإيفوارية من الناحية التشريعية والإدارية في التصدي بفعالية لمشكلة التهريب.

٥٧ - وفي هذا السياق، اجتمع الفريق مع السلطات الإيفوارية المعنية باستغلال الموارد الطبيعية وإدارتها، وكذلك مع وكالات من قبيل مجلس البن والكاكاو وهيئة تنظيم قطاع القطن وجوز الكاجو.

الكاكاو

٥٨ - أبلغ مجلس البن والكاكاو فريق الخبراء بأن حكومة كوت ديفوار قد شرعت في اتخاذ مجموعة من التدابير لإصلاح قطاع الكاكاو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وذلك من أجل معالجة بعض المشاكل التي ما فتئت تؤثر على هذا القطاع منذ عام ٢٠١٠، والتي تتمثل في انعدام الأمن في مناطق الإنتاج، وابتزاز الممال بالعنف أو بالتهديد، والتهريب. وقد نُفذت تدابير بهدف الحصول على نتائج فورية من شأنها أن يكون لها أثر إيجابي على اقتصاد البلد. ومن بين التدابير المتعلقة بولاية الفريق ما يلي:

(أ) ضمان حد أدنى للأسعار لمزارعي الكاكاو يتمثل في ٧٢٥ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للكيلوغرام الواحد في موقع الإنتاج، وهو ما يعادل نسبة ٦٠ في المائة من السعر الذي يشمل التكلفة والتأمين وأجور الشحن (٢٠٨ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للكيلوغرام الواحد)؛

(ب) إيضاح حوالي ٣٦٨ من وكالاتها و ٥٠٠ وكيل إضافي من الوكالة الوطنية لدعم التنمية الريفية بغية مراقبة تقييد المشتريين بالحد الأدنى للأسعار المدفوعة وجودة المنتج النهائي ضمن نطاق مندوبيات المجلس الإقليمية المعنية بالكاكاو البالغ عددها ١٣ مندوبية؛

(ج) تنظيم حملة توعية لفائدة المزارعين في جميع المندوبيات الإقليمية المعنية بالكاكاو البالغ عددها ١٣ مندوبية؛

(د) إنشاء لجان في كل منطقة على حدة، تشمل المزارعين والمشتريين والناقلين وجميع الشركاء في صناعة الكاكاو؛

(هـ) صياغة تعليمات للمجلس كي يتخذ تدابير تنفيذية ترمي إلى تطبيق الجزاءات التي تفضي إلى احترام الحد الأدنى لأسعار المنتج والحصول على أفضل الأسعار الدولية.

٥٩ - ووفقا لما ذكرته الحكومة، فيما يلي بعض النتائج التي تمخضت عنها التدابير المذكورة أعلاه حتى الآن:

(أ) حصل المزارعون، وفقا لتقديرات متحفظة، على حوالي ٧٢٥ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أي ما يعادل ١,٤ بليون دولار (أي نسبة ٦٠ في المائة من القيمة الإجمالية لصادرات البلد من الكاكاو)؛

(ب) رصد المجلس أموالا لبناء الهياكل الأساسية، مثل المسارات الموصلة إلى المزارع، والمدارس، والمراكز الطبية، والمضخات التي تخدم القرى، ولتعزيز قدرات قوات الشرطة والدرك والسلطات الجمركية؛

(ج) خُفض معدل تهريب الكاكاو بنسبة ٨٠ في المائة.

٦٠ - ويعتزم الفريق مواصلة التحقيق في التطورات الحاصلة والمعلومات الواردة (لا سيما بشأن التهريب) في قطاع الكاكاو والتحقق منها خلال الجزء الثاني من فترة ولايته، وتقييم ما إذا كانت التدابير المتخذة أدت على نحو فعال إلى الحد من توافر الأموال غير المشروعة التي قد تستخدم في شراء الأسلحة في انتهاك لنظام الجزاءات.

جوز الكاجو والقطن

٦١ - واصل الفريق التحقيق في ما يواجهه قطاع جوز الكاجو في كوت ديفوار من صعوبات تتمثل بصفة خاصة في المستوى المرتفع لأنشطة التهريب. ويساور الفريق القلق من أن تستخدم الأموال المتأتية بصورة غير مشروعة عن طريق التهريب في شراء الأسلحة والأعتدة المتصلة بها على نحو يشكل انتهاكا لنظام الجزاءات.

٦٢ - ورغم أن الحكومة أوضحت بصورة جلية تماما، من خلال قرارات إدارية، أن جوز الكاجو لا يجوز تصديره إلا عن طريق الموانئ البحرية والمطارات الإيفوارية، فإن تهريبه إلى غانا لا يزال مستمرا بلا هوادة في شرق البلد، ولا سيما في المناطق القريبة من مدينة بوندوكو، ولم تشهد الحالة أي تحسن في هذا الصدد (انظر المرفق ١٢).

٦٣ - وقد أكدت السلطات الإيفوارية أن الأسباب الرئيسية لتهريب جوز الكاجو والقطن تتمثل في ضعف قدرة سلطات مراقبة الحدود الإيفوارية (بما فيها سلطات الجمارك والشرطة والدرك)؛ وتعدد نقاط العبور غير الرسمية على طول الحدود مع غانا؛ وارتفاع تكاليف نقل هذه المنتجات إلى موانئ البحرية وتخزينها؛ وكثرة نقاط التفتيش غير الرسمية؛ ووجود هيكل عسكري منظم تنظيما جيدا يحمي أنشطة التهريب ويسهلها.

٦٤ - وفي هذا الصدد، أبلغت هيئة تنظيم قطاع القطن وجوز الكاجو الفريق بأن الحكومة بصدد إجراء إصلاح شامل لقطاعي جوز الكاجو والقطن.

٦٥ - ومن خلال هذا الإصلاح، تتيح الحكومة الإطار اللازم لإنشاء كيان يتولى مسؤولية تنظيم هذين القطاعين والإشراف عليهما وتطويرهما. وسيكون هذا الكيان عبارة عن منظمة لا تستهدف الربح تجتمع فيها كل مراكز صنع القرارات المتعلقة بعمليات تسويق جوز الكاجو والقطن والأنشطة التنظيمية ذات الصلة.

٦٦ - ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الإصلاح في تمكين الأطراف المعنية، وبخاصة المنتجون، من تحقيق ربح من بيع منتجاتهم في السوق. ومن الأهداف المحددة الأخرى ما يلي: تحسين الإنتاجية وجودة المنتجات، وإنشاء نظام للتسويق يتيح للمنتجين حدا أدنى مضمونا للسعر يعادل ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من السعر شاملاً التكلفة والشحن والتأمين؛ والحد من البطالة من خلال إدماج الشباب والمقاتلين السابقين في أنشطة إنتاج وتجهيز القطن وجوز الكاجو.

٦٧ - وسيواصل الفريق تقييم ما سيؤول إليه أمر الإصلاح المنتظر لهذا المجال وأثره الشامل على تهريب جوز الكاجو والقطن.

الموارد الطبيعية الأخرى

٦٨ - واصل فريق الخبراء تحقيقاته بشأن الموارد الطبيعية التقليدية التي قد تستخدم إيراداتها أو تحوّل لشراء أسلحة في انتهاك لنظام الجزاءات، وهي الذهب والنفط والأخشاب. وتمشيا مع الممارسة المتبعة من قبل، وجه الفريق رسائل عديدة إلى السلطات الإيفوارية المعنية للحصول منها على آخر المعلومات المتعلقة بتلك السلع.

٦٩ - ويواصل الفريق التحقيق في إنتاج واستغلال الذهب المستخرج في كوت ديفوار عن طريق أنشطة التعدين الحرفي غير القانونية، وذلك بغية معرفة ما إذا كانت إيرادات تلك العمليات قد استخدمت لشراء أسلحة أو مواد تتصل بها في انتهاك لنظام الجزاءات. وفي اجتماع عقد مع وزير الصناعة والمناجم^(١) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تأكد للفريق أن أنشطة هذا التعدين الحرفي غير القانونية لا تزال تمثل مشكلة خطيرة تواجه السلطات، وبخاصة من حيث الأمن والفاقد في عائدات الضرائب.

٧٠ - وذكر وزير الصناعة والمناجم أن السلطات الإيفوارية تقوم في معرض تصديها لهذه الحالة، بتنفيذ مدونة لتنظيم أنشطة التعدين بها فرع مخصص لتنظيم التعدين الحرفي. وأوضح الوزير أن السلطات تتطلع إلى دعوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى التصدي لهذه المشكلة في السياق الإقليمي باعتبار أن هناك بعض البلدان المجاورة التي تواجه مشاكل مماثلة فيما يتعلق بالتعدين الحرفي.

٧١ - ووجه الفريق الانتباه، خلال الاجتماع الذي عقده مع وزير الصناعة والمناجم، إلى الفقرة ٢٥ من القرار ٢١٠١ (٢٠١٣) التي شجع فيه مجلس الأمن السلطات الإيفوارية على المشاركة في البرنامج الذي تستضيفه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة روح المسؤولية في مراحل توريد المعادن القادمة من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق العالية المخاطر، والتواصل مع المنظمات الدولية بهدف الاستفادة من الدروس المستخلصة من المبادرات الأخرى والبلدان التي لديها قضايا مماثلة تواجهها فيما يتعلق بالتعدين الحرفي.

٧٢ - وفي هذا السياق، يعترف الفريق بحضور الاجتماع السادس لمنتدى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو المنتدى المعني بتنفيذ تدابير العناية الواجبة فيما يتعلق بسلاسل التوريد المسؤول للمعادن، الذي سيعقد في كيغالي، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي سيتم فيه استعراض ومناقشة تنفيذ المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة روح المسؤولية في مراحل توريد المعادن القادمة من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق العالية المخاطر.

(١) في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، نقلت المسؤولية عن قطاع التعدين من وزارة المناجم والنفط والطاقة إلى وزارة الصناعة.

جيم - شبكة الضرائب غير القانونية

٧٣ - سعى الفريق إلى تقييم مدى امتثال حكومة كوت ديفوار لأحكام الفقرة ٢٦ من القرار ٢١٠١ (٢٠١٣) الذي أهاب فيه المجلس بالسلطات الإيفوارية أن تتخذ التدابير اللازمة لتفكيك شبكات الضرائب غير القانونية، بوسائل من ضمنها إجراء تحقيقات مستفيضة في هذا الخصوص، وتخفيض عدد نقاط التفتيش، ومنع وقوع حوادث الابتزاز في جميع أنحاء البلد، وأهاب بالسلطات أن تتخذ الخطوات اللازمة للمضي في إعادة إنشاء المؤسسات المعنية وتعزيزها، والتعجيل بنشر موظفي الجمارك ومراقبة الحدود في أجزاء البلد الشمالية والغربية والشرقية.

٧٤ - ويواصل الفريق تحقيقاته في المعلومات المتعلقة بالنتائج التي خلصت إليها أفرقة الخبراء السابقة، بشأن اتساع شبكة الضرائب غير القانونية في كوت ديفوار، ووجود عدد من نقاط التفتيش وعدة حوادث ابتزاز، كما سيتابع تلك المعلومات ويستكملها.

٧٥ - وفي اجتماع عقد مع وزير الدفاع في ٢٦ آب/أغسطس، أبلغ الفريق بأن السلطات الإيفوارية (قوات الشرطة والدرك والقوات الجمهورية لكوت ديفوار) قد تمكنت من تفكيك ١٥٠ نقطة تفتيش غير قانونية في جميع أنحاء البلد في محاولة للاحتفاظ فقط بما مجموعه ٣٣ مركزا رسميا من مراكز المراقبة. وفي هذا السياق، شهد الفريق انخفاضاً كبيراً في عدد نقاط التفتيش غير القانونية في أيديجان.

٧٦ - وفي اجتماع عقد مع وزير الداخلية في ٢٧ آب/أغسطس، علم الفريق أن حكومة كوت ديفوار أنشأت، بدعم من البنك الدولي، وحدة لمكافحة أعمال الابتزاز. ويعتزم الفريق أن يعرض في تقريره النهائي النتائج التي خلصت إليها هذه الوحدة.

دال - القرصنة

٧٧ - يعلم الفريق، مع الإشارة إلى تقريره السابق فيما يتعلق بحوادث القرصنة قرب مياه كوت ديفوار الإقليمية أو داخلها (S/2013/228، الفقرات ١٦٠-١٦٣)، أن السلطات الإيفوارية قد اشترت عدداً من الزوارق العسكرية على نحو ما ذكر في الفقرة ٣٦ أعلاه.

٧٨ - وقد أبلغ الفريق بأن أحد الأهداف المتوخاة من شراء تلك الزوارق هو تعزيز قدرة السلطات البحرية الإيفوارية على توفير الأمن في المياه الإقليمية وردع أعمال القرصنة المحتملة.

٧٩ - ويرى الفريق أن أعمال القرصنة هذه (التي تنطوي على السرقة أو العنف الإجرامي في البحر) تمثل خرقاً للحظر المفروض، وسوف يواصل التحقيق في هذه المسألة.

ثامنا - الجمارك والنقل

٨٠ - عملاً بالفقرتين ١٨ و ٢٧ من القرار ٢١٠١ (٢٠١٣)، رصد الفريق تسليم معدات عسكرية غير فتاكة وفتاكة لكوت ديفوار بموجب نظام الجزاءات، وذلك وفقاً للقرارات ذات الصلة، وبهدف تقييم احتمالات انتهاك الجزاءات من خلال تحليل العمليات الجمركية وغيرها من العمليات ذات الصلة في الموانئ الإيفوارية الدولية ومطار كوت ديفوار وفي جميع نقاط الدخول إلى كوت ديفوار من الدول المجاورة.

٨١ - وبالإضافة إلى ذلك، يرى الفريق أن من المهم تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز قدرات الإدارات الجمركية للدول في المنطقة، من أجل تحسين تنفيذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة وغير ذلك من التدابير التي فرضها مجلس الأمن.

ألف - رصد تسليم كوت ديفوار معدات عسكرية غير فتاكة وأخرى فتاكة

٨٢ - بحث مجلس الأمن في الفقرة ٥ من القرار ٢١٠١ (٢٠١٣) حكومة كوت ديفوار على السماح لفريق الخبراء وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بمعاينة العتاد المستثنى من الحظر وقت استيراده وقبل نقله إلى مستعمليه النهائيين. وعملاً بهذا الطلب، قام الفريق خلال الجزء الأول من فترة ولايته بالتحقيق في الحالة الراهنة لعمليات تسليم كوت ديفوار معدات عسكرية غير فتاكة وأخرى فتاكة، وذلك بالتعاون مع الوحدة المتكاملة لرصد الحظر التابعة لعملية الأمم المتحدة والسلطات الجمركية الإيفوارية، من أجل تقييم مدى امتثال كوت ديفوار لنظام الجزاءات (إجراءات الإخطار والاستثناء).

٨٣ - واستناداً إلى ما تم استقاؤه من كل من الوحدة المتكاملة لرصد الحظر والسلطات الجمركية الإيفوارية من معلومات عن تنفيذ التدابير المتصلة باستيراد المعدات العسكرية غير الفتاكة والفتاكة، يرى الفريق أن السلطات الإيفوارية قد أحرزت بعض التحسن في استيفاء شروط الامتثال للإجراءات المذكورة أعلاه.

٨٤ - وسيواصل الفريق رصد الحالات المماثلة خلال الفترة المتبقية من الولاية، وسيقدم في تقريره النهائي تقييماً شاملاً لمدى امتثال الحكومة للحظر المفروض على الأسلحة وغيره من التدابير التي فرضها مجلس الأمن.

باء - احتمالات انتهاك نظام الجزاءات من خلال العمليات الجمركية والعمليات المتصلة بها عند نقاط الدخول الرسمية إلى كوت ديفوار من الدول المجاورة

٨٥ - في الفقرة ٢٦ من القرار ٢١٠١ (٢٠١٣)، أهاب مجلس الأمن بالسلطات الإيفوارية أن تتخذ التدابير اللازمة لتفكيك شبكات الضرائب غير القانونية، بوسائل من ضمنها إجراء تحقيقات مستفيضة في هذا الخصوص، وتخفيض عدد نقاط التفتيش، ومنع وقوع حوادث الابتزاز في جميع أنحاء البلد، والتعجيل بنشر موظفي الجمارك ومراقبة الحدود في أجزاء البلد الشمالية والغربية والشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، تأذن الفقرة ٢٧ من القرار المذكور لفريق الخبراء أن يقيّم فعالية هذه التدابير والضوابط الحدودية في المنطقة.

٨٦ - وفي إطار الولاية المنوطة بالفريق، أحصى الفريق ما عدده ٩٤ مكتبا جمركيا في البلد (انظر المرفق ١٣)، من بينها ٢٥ نقطة رسمية للدخول إلى كوت ديفوار من البلدان المجاورة (انظر المرفق ١٤)، وبدأ الفريق تحقيقاته بالزيارة التي قام بها في المنطقة الجنوبية الشرقية إلى المكتب الجمركي لمنطقة أبواسو ومكتب المركز الحدودي في نويه، وهو نقطة الدخول الرسمية الرئيسية إلى كوت ديفوار من غانا.

٨٧ - ولاحظ الفريق انخفاض العدد الإجمالي لموظفي الجمارك، وأن نسبة التغطية بالموظفين تبلغ حاليا نحو ٥٨ في المائة في جميع أنحاء المنطقة بدلا من ٧٠ في المائة، حسب ما ورد في التقرير السابق للفريق (S/2013/228). وكان هناك نقص في عدد المركبات والسفن وغيرها من الأعتدة أو المعدات اللازمة لوحدة الجمارك المتنقلة التي تقوم بالمراقبة وتسيير دوريات على طول الساحل وضياف البحيرات؛ وتم في منطقة قرية سايكرو تهريب مجموعة متنوعة من السلع (معظمها معدات حاسوبية ومعدات مطبخية وأجهزة إلكترونية) من غانا وإليها؛ وكانت هذه السلع المهربة تمر عبر البحيرة بالقوارب دون اعتبار لضباط الجمارك القلائل غير المجهزين بالمعدات الكافية.

٨٨ - وعند اتصال الفريق بضباط الجمارك لسؤالهم بشأن المعلومات الآنف ذكرها، أبلغوه بأن عددهم انخفض بالفعل بسبب إعادة انتداب الموظفين داخليا وأن نقص المعدات لا يزال هو المشكلة الرئيسية التي تحول دون مراقبة البحيرات والساحل.

٨٩ - ويهدف الفريق، مع وضع هذه المعلومات في الاعتبار، إلى القيام على نحو منهجي بزيارة بقية المكاتب الجمركية الحدودية لقيّم على النحو المناسب احتمالات انتهاك نظام الجزاءات.

٩٠ - وعلى الطريق الذي يربط أبيدجان بنويه والذي يبلغ طوله ١٩٠ كيلومترا تقريبا، أحصى الفريق ١٠ نقاط تفتيش غير قانونية^(٢) تؤمنها القوات الجمهورية لكوت ديفوار وقوات الشرطة والدرك والمسؤولين عن المياه والغابات، ولم يكن هناك وجود لدائرة الجمارك الإيفوارية. وقد ثبت لدى الفريق أن موظفي الجمارك يقومون بواجباتهم الرسمية في مكاتب المراكز الحدودية الرسمية فقط. ويجري ختم السلع وتعليمها على الوجه الصحيح لمنع فرض أي ضرائب غير قانونية عليها وهي في طريقها إلى نقاط وجهتها. وهذه ممارسة تتسق مع المعايير الإيفوارية والدولية.

جيم - احتمالات انتهاك نظام الجزاءات من خلال العمليات الجمركية والعمليات المتصلة بها في الموانئ الإيفوارية ومطار أبيدجان الدولي

٩١ - في ٢٣ آب/أغسطس، أجرى الفريق تفتيشا على الطريق الذي يربط أبيدجان بسان بيدرو، وزار المكتب الجمركي لمنطقة سان بيدرو، كما زار المطار ومناطق مختلفة داخل ميناء سان بيدرو. وخلال المناقشات التي جرت مع مسؤولي الجمارك، لاحظ الفريق أن التحقق من حاويات السلع المستوردة يجري دائما بطريقة يدوية في مباني الجمارك في الميناء أو في أماكن تابعة للمورد أو السمسار. ولم توجد قط خدمات لمسح الحاويات لأغراض التحقق الجمركي في ميناء سان بيدرو، وهو ثاني أكبر ميناء رئيسي بعد ميناء أبيدجان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفريق يدرك أن عملية رصد ١٦٠ كيلومترا من الحدود البحرية والساحلية ضعيفة، إن لم تكن معدومة، بسبب الافتقار إلى الموظفين والمعدات.

٩٢ - وفيما يتصل بالنتائج المشار إليها أعلاه، التي تعتبر عوامل تساهم في احتمال انتهاك نظام الجزاءات، أكد نائب المدير العام للجمارك أنه يجري تدريب ٢٠٠٠ فرد من المحاربين السابقين المسرحين من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سيدمجون في إدارة الجمارك في نهاية التدريب للحد تدريجيا من نقص الموظفين.

٩٣ - وفيما يتعلق بخدمات مسح الحاويات، فهي لا توجد إلا في ميناء أبيدجان، وتقدمها شركة Bivac Scan CI الخاصة المتعاقد معها، وهي شركة تابعة لمجموعة Bureau Veritas. وخلال التحقيقات التي أجراها الفريق، علم أن عقد الشركة المذكورة عُلق لمدة شهرين تقريبا في الفترة من حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٣، ثم استؤنف العمل به.

(٢) أعلنت الحكومة وجود ٣٣ نقطة تفتيش في البلد، تقع كل نقطة تفتيش منها على مدخل كل مدينة.

٩٤ - ونظراً لأهمية هذه الخدمات بالنسبة لمنع الانتهاكات المحتملة للحظر في الميناء، فقد شرع الفريق في إجراء تحقيقات تشمل الشحنات التي عبرت خلال فترة تعليق الخدمات ويتوقع الفريق أن ينتهي من هذه التحقيقات خلال الفترة المتبقية من ولايته.

٩٥ - ولاحظ الفريق أن هناك على الطريق الذي يربط أبيدجان بسان بيدرو ٢٥ نقطة تفتيش غير قانونية يؤمنها نفس الأفراد الوارد وصفهم في الفقرة ٩٠ أعلاه.

دال - رصد البعثة للحظر المفروض على الأسلحة

٩٦ - وفقاً للفقرة ٢ من القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥)، وحسب المشار إليه في الفقرة ٧ (أ) من القرار ١٧٢٧ (٢٠٠٦)، ووفقاً للفقرة ١٨ من القرار ٢١٠١ (٢٠١٣)، تفتش الوحدة المتكاملة لرصد الحظر، في سياق رصد الحظر المفروض على الأسلحة، حمولات الطائرات وأي مركبة نقل تمر من خلال مرافئ كوت ديفوار ومطاراتها ومهابط الطائرات فيها وقواعدها العسكرية وحدودها، حسب الضرورة.

٩٧ - وخلال الزيارة التي قام بها الفريق إلى ميناء ومطار سان بيدرو، لاحظ أن الوحدة لم تنتشر في المنطقة، وبالتالي، فلم تكن قادرة على القيام بالمهام المذكورة أعلاه على نحو ملائم، وذلك رغم تكرار الإعراب عن القلق بشأن افتقار الوحدة إلى الخبرات الجمركية، كما هو موثق في تقارير الفريق السابقة (انظر S/2008/598، الفقرة ١٨٩؛ و S/2009/521، الفقرة ٢٥؛ و S/2010/179، الفقرة ١٥٦؛ و S/2012/766، الفقرة ٨٥؛ و S/2013/228، الفقرة ٢٢١).

٩٨ - وفي هذا السياق، ومع مراعاة أهمية عمليات تفتيش الحمولات وتقييم المخاطر لضمان الفعالية في تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة في إطار الحظر، سيواصل الفريق استعراض عمليات إدارة الجمارك في ميناء أبيدجان ومطار أبيدجان الدولي وغيرهما من المنافذ الحدودية.

هاء - تعزيز إدارات الجمارك في المنطقة من أجل تعزيز تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة وغيره من التدابير المفروضة من جانب مجلس الأمن

٩٩ - فيما يتعلق بالفقرة ٢٧ من القرار ٢١٠١ (٢٠١٣)، الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى فريق من الخبراء أن يقيم فعالية التدابير والضوابط الحدودية في المنطقة، وشجع جميع الدول المجاورة على الإلمام بالجهود الإيفوارية في هذا الشأن، يرى الفريق أنه بينما يمكن تكليف مجموعة من السلطات الحكومية برصد الامتثال لنظام الجزاءات وتقديم معلومات عن

ذلك، فإن للسلطات الجمركية الإيفوارية دوراً حاسماً في تنفيذ ورصد القوانين والأنظمة الإقليمية والدولية المتعلقة بالتدابير المتخذة بموجب نظام الجزاءات.

١٠٠ - وسعيًا لتعزيز تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة وغيره من التدابير التي فرضها مجلس الأمن على كوت ديفوار، ينبغي للدول، ولا سيما الدول في المنطقة دون الإقليمية، أن تعزز التعاون فيما بين إدارات الجمارك فيها.

١٠١ - وفي ضوء ما تقدم أعلاه، يسعى الفريق خلال ما تبقى من مدة ولايته إلى المساهمة في تحديد المجالات التي يمكن فيها النهوض بقدرات دول المنطقة من أجل تعزيز تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة في إطار الحظر وغيره من التدابير في مجالي الجمارك والنقل.

تاسعا - الماس

١٠٢ - ما زال فريق الخبراء يرى، كما ورد في تقرير منتصف المدة الذي قدمه في عام ٢٠١٢ (S/2012/766، الفقرة ٩٤)، أن التدابير والقيود التي فرضها مجلس الأمن في قراره ١٦٤٣ (٢٠٠٥)، والتي أعيد تأكيدها في القرار ٢١٠١ (٢٠١٣)، لا تحوّل دون إنتاج الماس الخام الإيفواري والاتجار فيه على نحو غير مشروع.

١٠٣ - وما زال الفريق يرى أنه، في كل من سيغيلا وتورتيا، وهما منطقتا تعدين الماس الرئيسيتان الواقعتان في شمال البلد، سيظل واردة احتمال استخدام الإيرادات المتأتية من بيع الماس الخام الإيفواري في شراء الأسلحة والأعتدة ذات الصلة.

١٠٤ - ويتواصل إنتاج الماس الحرفي في منطقتي التعدين في سيغيلا وتورتيا، وإن كان ذلك يتم بوتيرة أقل تعتبر عادية جداً في الظروف المناوئة التي تعرفها مناطق التعدين إبان موسم الأمطار. ونظراً لأن إنتاج الماس الخام الإيفواري يتواصل وأنه لا يُخزّن محلياً، يُعتقد أن الماس الخام يُهرّب خارج البلاد بشكل مستمر.

١٠٥ - وعلاوة على ذلك، يشير استمرار تهريب الماس الخام دون عوائق منذ بدء نفاذ الحظر المفروض على الماس في عام ٢٠٠٥ إلى أن الأمر يتعلق بأنشطة شبكات متمكنة ومنظمة أكثر منه بأنشطة أفراد. وقد جمع الفريق أدلة على وجود شبكة من المتحكمين في الأسعار (السماصرة)، والوسطاء، وصغار المشترين، من الأشخاص المحليين والأجانب على السواء، الذين يمارسون أنشطتهم في مواقع التعدين (تورتيا وبوي وديارابانا) وعلى المستوى الإقليمي (سيغيلا وكورهوغو). وتقوم، بدورها، هذه العناصر التي تعمل في المراحل الأولى

من النشاط ببيع الماس الخام إلى المشتريين الذين يقومون بتفريجه خارج كوت ديفوار عبر الدول المجاورة (غينيا وغانا ومالي وليبيريا وبوركينا فاسو وسيراليون، في غالب الأحيان).

١٠٦ - وقد حصل الفريق على معلومات تشير إلى أن جزءاً من إنتاج الماس الإيفواري يُرسل مباشرة عبر أبيدجان ومطارها الدولي إلى المراكز الدولية لتجارة الماس وتقطيعه وصقله، وهو يجري تحقيقاً للوقوف على الكيفية التي تجري بها هذه العمليات ونطاقها.

١٠٧ - ومكنت المعلومات التي جُمعت عن مبيعات الماس في منطقة سيغيبا للتعددين من تحديد عدد من التجار الرئيسيين الذين يمارسون نشاطهم محلياً وانطلاقاً من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على السواء، وذلك على مستوى مواقع التعددين. وخلال ما تبقى من مدة الولاية، يعترم الفريق إجراء تحقيق كامل في شأن هؤلاء المشتريين حتى يجمع المعلومات عن سلاسل التجارة المسؤولة عن تصدير الماس الخام من كوت ديفوار وعن المسار المتبع في ذلك.

١٠٨ - ويحقق الفريق في شأن من قام، سواء من الشركات أو الأفراد، بالاتصال بشركة كوت ديفوار لتنمية قطاع التعددين، وهي الشركة التي تديرها الدولة والمكلفة بمشاريع تعددين الماس في البلد، بنية معلنة هي شراء الماس الخام المستخرج في إطار تراخيص هذه الشركة. ولدى الفريق علم بأن الشركة قد أبلغت هؤلاء الأفراد وتلك الشركات بأن نظام الجزاءات في كوت ديفوار يمنع تصدير الماس الخام الإيفواري.

١٠٩ - وتشير المعلومات التي جمعها الفريق خلال فترات الولاية السابقة، وأبرزها كمية كبيرة من رسائل البريد الإلكتروني المتبادلة بين أفراد مرتبطين بإدارة الرئيس السابق لورون غباغبو خلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، إلى وجود شبكة مركزها في جنوب أفريقيا تشارك في الاتجار في الماس بين أفريقيا وآسيا. ويعترم الفريق مواصلة تحقيقه في هذا الإطار من أجل تقديم تحليل شامل في تقريره النهائي في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

١١٠ - وتبذل كوت ديفوار مجهوداً من خلال التشريع والتنظيم، لوضع نظام للضوابط والإحصاءات عن سلسلة تجارة الماس يُصمم بحيث يمثل للحد الأدنى من المعايير التي تفرضها عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات. ويعتبر الفريق هذا الأمر تطوراً إيجابياً، لأنه سيتيح إحصاءات موثوقة عن إنتاج الماس الخام ومبيعاته، على الأقل للجهات العاملة التي ستلتزم بالإطار القانوني. ويعترم الفريق متابعة تلك الجهود عن كثب.

١١١ - ويلاحظ الفريق مع القلق أن كلا من السلطات الإيفوارية وبعض شركاء البلد الفيين والمالين مقتنع بأن تحقيق الامتثال لعملية كيمبرلي سيؤدي تلقائياً إلى رفع الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على الماس. وبناءً على ذلك الافتراض، تركز كوت ديفوار فقط على

تنفيذ نظام للضوابط والإحصاءات سيكون في نهاية المطاف ممثلاً من الناحية الفنية لعملية كيمبرلي، لكن البلد دائماً ما يقصر دون معالجة مسألة تهريب الماس انتهاكاً لنظام الجزاءات.

١١٢ - ويود فريق الخبراء الإشارة إلى أن السلطات الإيفوارية، منذ فرض الحظر على الماس في عام ٢٠٠٥، لم تحدد حالة واحدة من حالات تهريب الماس، حتى بعد أن أعادت الدولة فرض إدارتها في المناطق التي كانت تخضع في السابق لسيطرة القوى الجديدة. ويرى الفريق أن استعادة سيطرة الدولة وإرساء سيادة القانون من جديد بصورة فعلية في مناطق التعدين، علاوة على إدخال إصلاحات جادة على نظام الضوابط على مستوى الشرطة والجمارك، من الأمور الضرورية لتفادي خطر وقوع المزيد من الانتهاكات لنظام الجزاءات.

١١٣ - وما زال رئيس وزراء كوت ديفوار ووزراء الدفاع والداخلية والصناعة والتعدين والقائمون على الأمانة الوطنية لعملية كيمبرلي يقولون بأن الحظر المفروض على الماس يحول دون الاستفادة من مصدر هام للدخل بالنسبة للدولة، مما يعيق الجهود التي يبذلها البلد في مجالي إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتزعم السلطات المذكورة أنفاً أيضاً أن الحظر المفروض على الماس يؤثر سلباً على سبل معيشة السكان في مناطق التعدين، وهم الذين تعودوا على كسب عيشهم عن طريق تعدين الماس الحرفي.

١١٤ - وبالنظر إلى أن إنتاج الماس ظل في المستويات التي سُلط عليها الضوء في تقارير الفريق السابقة، فإن القيمة السنوية لإنتاج الماس في كوت ديفوار تقدر بمبلغ يتراوح بين ١٢ مليون دولار و ٢٣ مليون دولار، أي بنسبة تتراوح بين ٠,٠٤٨ و ٠,٠٩٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد (الذي بلغ مجموعه ٢٤,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٢). أما نسبة المساهمة الإجمالية لقطاع التعدين بأكمله في الإيرادات المالية لكوت ديفوار، فبلغت ٧ في المائة، وفقاً لتقرير التثبيت من الامتثال للقواعد لعام ٢٠١٣ الصادر عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

١١٥ - وتشير هذه الأرقام إلى أن الدور الاقتصادي الذي يضطلع به قطاع الماس لم يترتب عنه، حتى الآن، أي تأثير كبير على الإيرادات الوطنية. وبالمثل، يمكن اعتبار ما يرتبه الحظر على الماس من أثر اجتماعي واقتصادي فيما يتعلق بمعيشة السكان المحليين أثراً هامشياً، في ظل استمرار استخراج الماس وبيعه بشكل منتظم. غير أن الأموال التي يدرها قطاع الماس يمكن بالفعل أن تتيح شراء كميات كبيرة من الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، وهذا احتمال لا تستبعده حتى السلطات الإيفوارية نفسها.

ألف - إنتاج الماس في كوت ديفوار ودور شركة كوت ديفوار لتنمية قطاع التعدين

١١٦ - أذن البلد بموجب مرسوم صدر في ٣٠ أيار/مايو بإنتاج الماس في المناطق التي حُجبت فيها شركة كوت ديفوار تراخيص التعدين. ويجب أن يكون العمال والمشرفون ومشثرو الماس مسجلين تحت إشراف الشركة وحاصلين على بطاقات هوية تحمل أسماءهم، وذلك حتى يُرخص لهم بالعمل. وفيما يتعلق بنشاط شراء الماس، ينص المرسوم على أن يبيع الماس يتم فقط من خلال الهياكل المتفق عليها ويُقيّد في سجلات تتضمن إشارة "للاستخدام الإداري فقط". وبالمثل، تشير البطاقات الصادرة للمشتريين إلى أن هذا النوع من البطاقات لا يشكل ترخيصاً ببيع الماس وشراؤه. ويحصل المشترون على مجموعة من الإيصالات تتضمن أيضاً إشارة "للاستخدام الإداري فقط". ويتعين عليهم أن يسلموا إيصالاتاً يبرر كل معاملة على حدة. وحتى ٢ آب/أغسطس، جرى قيد ما مجموعه ٧٩٧ عاملاً و ٦٥ مشرفاً و ١٥٥ مشترراً وأصدرت لهم بطاقات هوية.

١١٧ - ويرى الفريق أن هذا المرسوم يستبعد إمكانية تحميل الشركة في المستقبل مسؤولية تنفيذ إجراءات عملية كيمبرلي ونظام الضوابط. وتنبط الوثيقة بالشركة المسؤولية عن تنظيم أنشطة استغلال الماس الحرفي والإشراف عليها وتوجّهها إلى تحديد قطع من الأراضي تخصص للاستغلال الحرفي داخل الأماكن التابعة لها. ويرد في الجدول ١ بيان بالمناطق التي عينتها الشركة لأغراض الاستغلال الحرفي.

الجدول ١

إحداثيات قطع الأراضي التي عينتها شركة كوت ديفوار لتنمية قطاع التعدين في إطار التراخيص التي تمنحها لأغراض الاستغلال الحرفي، حسب النظام العالمي لتحديد المواقع

قطع الأرض المعينة	الإحداثيات		المسافة الفاصلة بين القطع (بالأمتار)
	شمالاً	غرباً	
قطاع بوبي الفرعي			
ألف	08°09'26"	06°32'44"	
باء	08°09'22"	06°32'44"	
جيم	08°09'21"	06°32'47"	
دال	08°09'15"	06°32'47"	
هاء	08°09'09"	06°32'48"	من دال إلى هاء = ١١٧ متراً
واو	08°09'06"	06°32'49"	من هاء إلى واو = ١٠٠ متر
زاي	08°09'04"	06°32'51"	من واو إلى زاي = ٥٠ متراً

قطع الأرض المعينة	الإحداثيات		المسافة الفاصلة بين القطع (بالمتر)
	شمالاً	غرباً	
حاء	08°09'03"	06°32'53"	من زاي إلى حاء = ٦٩ متراً
طاء	08°09'00"	06°32'55"	من حاء إلى طاء = ١١٦ متراً
ياء	08°09'57"	06°32'48"	من طاء إلى ياء = ٢٥٠ متراً
كاف	08°09'05"	06°32'46"	من ياء إلى كاف = ٢٥٠ متراً
لام	08°09'08"	06°32'44"	من كاف إلى لام = ١٠٠ متر
ميم	08°09'20"	06°32'38"	
نون	08°09'20"	06°32'39"	من ميم إلى نون = ٥٠ متراً
سين	08°09'23"	06°32'40"	من نون إلى سين = ١٠٠ متر
عين	08°09'24"	06°32'43"	من سين إلى عين = ١٣٧ متراً
قطاع ديارابانا الفرعي			
ألف	08°12'45"	06°35'34"	تقع القطعة ألف على الجانب المقابل لمجمع المياه الخلفي
باء	08°12'36"	06°35'25"	من ألف إلى باء = ٤٠٠ متر
حيم	08°12'43"	06°35'38"	من باء إلى حيم = ٤٦٥ متراً
دال	08°12'48"	06°35'36"	تقع القطعة ألف على الجانب المقابل لمجمع المياه الخلفي

١١٨ - وتمنح ثلاثة مراسيم صدرت في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ لشركة كوت ديفوار لتنمية قطاع التعدين ثلاثة تراخيص للتنقيب عن الماس في مناطق ناندالا وديارابانا وبوبي. وقد طلب الفريق إلى الشركة والأمانة الإيفوارية لعملية كيمبرلي أن تحدد ما تعزمان وضعه من تدابير لكفالة عدم تصدير الماس الذي تم الحصول عليه نتيجة لاستكشاف المناطق المذكورة، المعروفة أصلاً كمناطق لاستغلال الماس، انتهاكاً لنظام الجزاءات. ورد كل من شركة كوت ديفوار لتنمية قطاع التعدين والأمانة الوطنية لعملية كيمبرلي بأن السلطات الإيفوارية تركز حالياً على تثبيت نظام الضوابط في إطار عملية كيمبرلي في مواقع التعدين وأنها بالتالي لا تتحقق من مكان بيع الماس في نهاية المطاف.

١١٩ - وحسب المشار إليه في الفقرة ١٠٤ أعلاه، فإن الفريق على علم بأن الماس المستخرج في مناطق امتياز الشركة ما زال يباع داخلياً ويهرب في نهاية المطاف خارج كوت ديفوار انتهاكاً لنظام الجزاءات، حيث أنه لا يُطبَّق حالياً أي تدبير بشأن تخزين الماس المنتج داخل البلد. ويلاحظ الفريق مع القلق وجود مادة تتكرر في جميع المراسيم الثلاثة المشار إليها في الفقرة ١١٨ تخول للشركة أن تطلب الحصول على ترخيص استغلال كامل

يتعلق بالمناطق المذكورة أعلاه في أي وقت خلال مدة صلاحية الترخيص، وهو الأمر الذي يرجح أن يتسبب في ارتفاع حجم إنتاج الماس في المنطقة، دون إخضاع الشركة لأي شرط بأن تبذل العناية الواجبة لضمان عدم تهريب الماس إلى خارج كوت ديفوار، انتهاكاً لنظام الجزاءات.

١٢٠ - وفي حزيران/يونيه، قامت الشركة بزيارات فنية إلى الأماكن التابعة لها من أجل تقييم حالة مجمعها السابق الخاص بالمكاتب والموظفين في بوي وتقييم حالة التعدين مباشرةً. وأبلغت الشركة بأنه لا يوجد أي تنظيم سليم وأن العديد من عمال مناجم الماس ليسوا من الإيفواريين ويعملون دون مراقبة من سلطات القرى والسلطات التقليدية وبييعون ما ينتجون (مباشرةً أو عبر وسطاء) في بلدانهم الأصلية.

١٢١ - وقد خططت الشركة، بصفتها المشرف على إجراءات عملية كيمبرلي في مناطق امتيازها، لاستئناف العمل بالنظام التجاري الذي تتبعه التجمعات القروية التعاونية المنحى (الموصوفة بالتفصيل في S/2008/598 و S/2011/271) بتحويلها إلى تعاونيات ذات نظم أساسية معترف بها في إطار لوائح منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا. وحتى الآن، وقّعت ٥ من تلك التجمعات القائمة، وعددها عشرون تجمعا، على نظمها الأساسية وأعلنت الشركة أنها بصدد توقيع اتفاق مع تلك التجمعات والسماح لها بممارسة أنشطة تجارة الماس داخل مناطق امتياز الشركة، وهو الاتفاق المنتظر توقيعه في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

١٢٢ - وقام الفريق برحلة تحليق جوي فوق المناطق المخصصة لشركة كوت ديفوار لتنمية قطاع التعدين في ٢١ آب/أغسطس، وأخرى فوق مناطق تعدين الماس في تورتيبا في ٢٢ آب/أغسطس، ولاحظ انخفاض عدد العمال في مواقع التعدين والغسل، وهو الأمر الذي يُعزى إلى ظاهرة غمر مناجم التعدين بمياه الفيضانات التي تحدث بانتظام خلال موسم الأمطار. ولاحظ الفريق وجود التشكيلة المعتادة لفرق العمل المؤلفة من أربعة أو خمسة حفارين/غسّالين يراقبهم مشرف واحد.

باء - وزارة الصناعة والمناجم

١٢٣ - بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ ٢٥ تموز/يوليه، عُيّن جان كلود برو وزيراً للصناعة والمناجم، فتلقى بالتالي ملفات التعدين من وزارة المناجم والنفط والطاقة السابقة، التي كان يرأسها أداما تونغارا الذي أصبح الآن يشغل منصباً جديداً هو وزير النفط والطاقة. وفي تلك المناسبة، أعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة، برونو كونييه، إلى وسائل الإعلام أن الهدف من هذا الاختيار يكمن في ترشيد التطوير الصناعي لقطاع التعدين الإيفواري.

١٢٤ - وعقد فريق الخبراء اجتماعاً مع السيد برو في ٢ أيلول/سبتمبر، كما استفاد مما أتاحتها الوزارة وأجهزتها الفرعية من تعاون. ولبي وزير الصناعة والمناجم، والأمانة الوطنية لعملية كيمبرلي وشركة كوت ديفوار لتنمية قطاع التعدين طلبات الفريق المتعلقة بتزويده بالمعلومات وعقد اجتماعات معه، كما مُكِّن الفريق من الحصول على الوثائق المطلوبة، بما في ذلك النسخ الورقية والإلكترونية من الوثائق القانونية، وإحداثيات قطع الأراضي المخصصة لتعدين الماس، المحددة بالنظام العالمي لتحديد المواقع، وخرائط تلك الأراضي.

١٢٥ - واستفسر الفريق من وزارة الصناعة والمناجم عن المقترحات التي قدمتها كوت ديفوار في عام ٢٠٠٨ إلى البنك الدولي وغيره من الجهات المانحة بشأن وضع نظام لتخزين الماس الخام والاحتفاظ به داخل البلد إلى حين رفع الحظر، وهو ما ذكره الفريق في تقريره النهائي لعام ٢٠٠٩ (S/2009/521، الفقرتان ٢٧٧ و ٢٧٨). وأبلغت الوزارة الفريق بأنه قد تم التخلي عن الخطة التي وضعت في عام ٢٠٠٨ والتي كانت تقتضي أن تتولى إحدى الشركات الكبرى في مجال تجارة الماس مسؤولية شرائه وتخزينه. وكانت شركة الماس تلك قد طلبت بالفعل احتكار شراء الماس الخام الإيفواري المنتج سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، بما في ذلك الماس الذي يُشترى بعد رفع الحظر، وهو ما اعتبرته الوزارة أمراً غير قابل للتطبيق. وبالتالي فقد تخلت حكومة كوت ديفوار عن هذه الفكرة مؤقتاً بسبب القيود المالية والتقنية (من قبيل الحاجة إلى دفع الأموال اللازمة لشراء الماس مقدماً وكفالة الأمن المادي للماس).

١٢٦ - وأبلغ الوزير الفريق بأن كوت ديفوار ما زالت راغبة في تلقي المساعدة في مجال الماس من البنك الدولي أو من جهات مانحة دولية أخرى، على ألا يُشترط مسبقاً احتكار شراء الماس الخام الإيفواري، وأشار مثلاً على ذلك إلى المساعدة التي وردت من ليبيريا بشأن المسألة نفسها أو من شركات القطاع الخاص، وأضاف الوزير أنه لن يتم التشاور مع شركة كوت ديفوار لتنمية قطاع التعدين على الانتقاء المحتمل لشريك من القطاع العام أو من القطاع الخاص لأن الشركة لا تعدو كونها منفذاً تقنياً، في حين أن مثل هذا القرار ينبغي أن يُتخذ على المستوى السياسي. وما زال الفريق يرى أنه يتعين على كوت ديفوار أن تقدم، على سبيل الأولوية، ضمانات قوية وحقيقية بأن إنتاجها من الماس لا يمكن أن يُصدَّر، ولن يُصدَّر، خارج البلد انتهاكاً لنظام الجزاءات، وذلك قبل وضع أي نُظم تجيز شراء الماس الخام وبيعه على المستوى الداخلي.

جيم - البلدان موضع الاهتمام في المنطقة

١٢٧ - من بين الدول الخمس التي لها حدود مشتركة مع كوت ديفوار، تشارك غانا وغينيا وليبيريا على نحو كامل في عملية كيمبرلي، حيث إن لدى كل منها أمانة وطنية قائمة تضطلع بإبلاغ العملية عن إحصاءات الإنتاج والتجارة. وانضمت مالي، وهي بلد إنتاجه المعروف من الماس محدود، إلى المشاركين في عملية كيمبرلي في تموز/يوليه، لكن يبقى عليها أن تقدم أي بيانات لديها عن سلسلتها الوطنية لتجارة الماس. أما بوركينافاسو، فهي البلد الوحيد الذي له حدود مشتركة مع كوت ديفوار وليس عضواً في عملية كيمبرلي.

١٢٨ - وسيراليون، وهي عضو في اتحاد نهر مانو، إلى جانب غينيا وليبيريا وكوت ديفوار، هي أيضاً من المشاركين في عملية كيمبرلي، حيث تقوم بإبلاغ العملية عن طريق أمانتها الوطنية. وقد بذلت غانا جهوداً محموداً لتحديث إحصاءاتها المتعلقة بالماس ونظمها الخاصة بمراقبتها، وعجّلت بالرد على طلبات المعلومات التي قدمها الفريق، لكن غينيا وليبيريا وسيراليون أصبحت جميعها تخضع للتدقيق من جانب عملية كيمبرلي، نظراً لعدم ارتقاء إحصاءاتها ونظم المراقبة لديها إلى المستوى المطلوب، مما يجعلها تتعرض بسهولة لعمليات تهريب الماس عبر الحدود.

١٢٩ - وسأل الفريق وزير الصناعة والمناجم عما إذا كانت كوت ديفوار ترى أن هناك إمكانية لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال إنتاج الماس وتجارته مع الدول المجاورة لها، وفي إطار اتحاد نهر مانو. فأجاب الوزير إن مسألة تعزيز هذا التعاون قد نوقشت مع بوركينافاسو فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالذهب، أما أمر الماس فلم يُطرح للمناقشة على هذا النحو.

بوركينافاسو

١٣٠ - أشار الفريق في تقارير سابقة (على سبيل المثال، S/2011/271) إلى وجود شبكات لتهريب الماس وموارد طبيعية أخرى مصدرها ساحل العاج إلى بوركينافاسو. ويعتزم الفريق مواصلة التحقيق في هذه المسألة، وسيقدم استنتاجاته في تقريره النهائي في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

غانا

١٣١ - يعكف الفريق على التحقيق في شأن إحدى شبكات تجار الماس والذهب الدوليين التي لها صلة وثيقة بإدارة الرئيس السابق غباغبو، والتي كانت تزاوّل نشاطها من غانا حتى عام ٢٠١٢.

١٣٢ - ورداً على طلب الفريق بإفادته بمعلومات بشأن وثائق قُدِّمَتْ إلى بعض التجار بوصفها شهادات صحيحة من شهادات عملية كيمبرلي أصدرتها غانا، أكدت السلطات الغانية علمها الكامل بهذه المسألة. ويعتزم الفريق مواصلة تحقيقاته في هذا الإطار بهدف تقديم تقييم وتحليل شاملين في تقريره النهائي.

غينيا

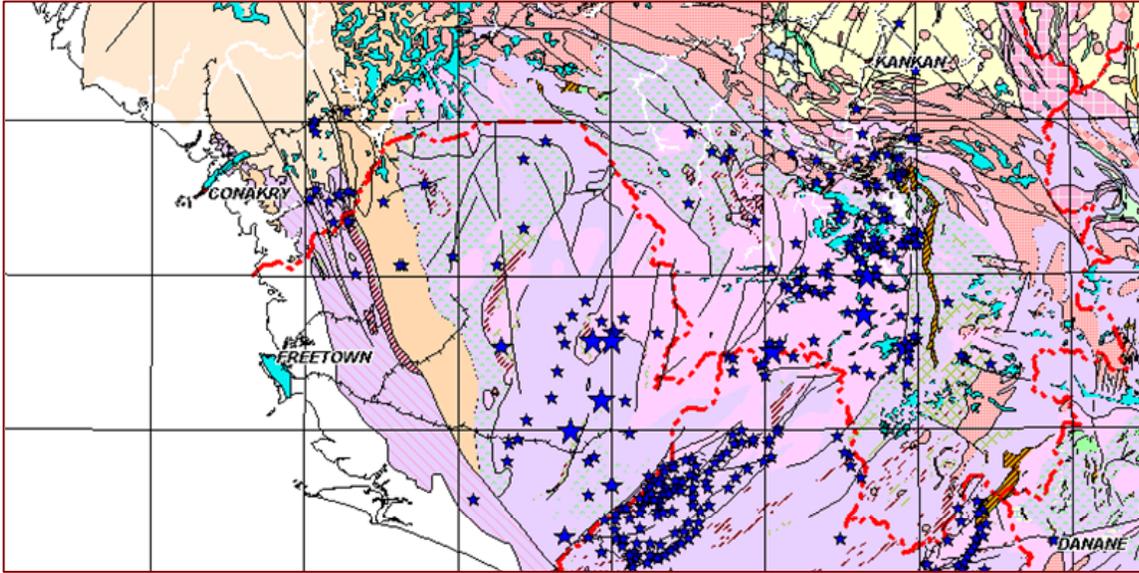
١٣٣ - تندرج غينيا ضمن المشاركين في عملية كيمبرلي ولديها أمانة قائمة معنية بحفظ السجلات المتعلقة بالإنتاج الوطني للماس. وتتولى إدارة الدراسات التابعة لوزارة المناجم والجيولوجيا أيضاً جمع الإحصاءات المتعلقة بإنتاج الماس في غينيا.

١٣٤ - والمكتب الوطني لخبراء الماس وغيره من الأحجار الكريمة هو الهيئة الحكومية المسؤولة عن إصدار تراخيص تصدير طرود الماس، إلا أن رقابته تقتصر على تقدير قيمة تلك الطرود للأغراض الضريبية (ضريبة التصدير) ولا تشمل ممارسة العناية الواجبة فيما يتعلق بمصدري الماس المسجلين ومورديهم.

١٣٥ - ويتولى جهاز مكافحة الغش مسؤولية إنفاذ الضوابط المفروضة على الماس في مطار كوناكري الدولي (المعروف باسم غيبسيا (Gbessia) أو بالرمز CKY)، ويستدعيه المكتب الوطني لخبراء الماس أحياناً لمساعدته في عمليات تقييم الماس بشكل مخصص.

١٣٦ - وصرحت جهات معنية غينية في وزارة الجيولوجيا والمناجم، وأمانة عملية كيمبرلي، وجهاز مكافحة الغش، والمكتب الوطني لخبراء الماس، بأن السلطات الغينية، وبخاصة جهاز مكافحة الغش، ليست مجهزة بشكل ملائم لممارسة رقابة فعالة على تدفقات الماس في منطقة إنتاج الماس الغينية وما حولها (ماسينته وبانانكورو وفيناريا). ومن ثم، تُعْتَبَر السلطات المذكورة أن تهريب الماس الخام الإيفواري ليدخل في عملية الإنتاج الغينية أمر وارد. وتحديداً، لا ينتشر جهاز مكافحة الغش في الوقت الحالي إلا في مطار كوناكري الدولي وفي كوناكري، لكن لا توجد لديه قدرات تشغيلية في مناطق إنتاج الماس.

الشكل الأول
مناطق ترسيبات الماس المعروفة في غينيا وليبيريا وسيراليون



المصدر: مكتب البحوث الجيولوجية والتعدينية، فرنسا.
ملاحظة: يشار إلى مواقع ترسيبات الماس بالنجوم.

١٣٧ - تفتقر إدارة الدراسات في وزارة المناجم والجيولوجيا إلى إحصاءات موثوقة عن الإنتاج الوطني من الماس كما أنها لا تعد إحصاءات من هذا القبيل. فعلى سبيل المثال، أفادت تقارير إحصائية الوزارة بأن الإنتاج الوطني، في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ فقط، لم يزد عن ١٥ ٠٠٠ قيراط، في حين أن الصادرات المسجلة لدى عملية كيمبرلي بلغت ما مجموعه حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ قيراط (وهو رقم متوافق مع تقديرات هيئة المسح الجيولوجي التابعة للولايات المتحدة لحجم الماس الغيني الخام، وقدرها حوالي ٣٥٠ ٠٠٠ قيراط في السنة). ويؤدي الافتقار إلى الإحصاءات الموثوقة إلى تعريض غينيا بصفة خاصة لمخاطر استقدام الماس الخام من كوت ديفوار المجاورة، وإمكانية خلطه بالإنتاج المحلي، ووصوله إلى الأسواق الدولية بشهادات صالحة تماماً صادرة عن غينيا في إطار عملية كيمبرلي.

١٣٨ - وأكد تجار لبنانيون للماس اتصل بهم الفريق في كوناكري وجود مواطنين من أصول عرقية غينية في كوت ديفوار يهربون الماس الإيفواري إلى المناطق المنتجة للماس في غينيا وإلى كوناكري. واستطاع الفريق أن يتأكد من خلال تجار ماس غينيين ولبنانيين وإسرائيليين في كوناكري من أن الاتجار في الماس الخام عبر الحدود بين كوت ديفوار وغينيا ممارسة شائعة

بين تجار الماس الغينيين والمنحدرين من أصل غيني الذين يزاولون نشاطهم في تورتيا وسيغيلا، كما هو مذكور في تقرير الفريق لمنتصف المدة في عام ٢٠١١ (S/2011/271). ويعتزم الفريق مواصلة تحقيقاته في هذا الإطار بغرض تقديم تقييم وتحليل شاملين في تقريره النهائي المقرر تقديمه في نيسان/أبريل عام ٢٠١٤.

ليبريا

١٣٩ - أوفدت عملية كيمبرلي إلى ليبريا في الفترة من ١٨ إلى ٢٥ آذار/مارس بعثة استعراض، كشفت عن أوجه كثيرة للقصور في ضوابط نظام عملية كيمبرلي المطبقة في ليبريا. وأدرجت الاستنتاجات التي توصلت إليها البعثة في تقرير فريق الخبراء المعني بليبريا لمنتصف المدة في عام ٢٠١٣ (S/2013/316، الفقرات ٤٨-٥٢).

١٤٠ - وكما ورد في الفقرة ٥٣ من التقرير المذكور، "تُشحن بعض المنتجات الإيفوارية من غرب كوت ديفوار بشكل غير قانوني إلى مقاطعة نيمبا حيث تلج عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ بغرض إصدار شهادات لها قبل تصديرها إلى الأسواق الدولية". ويعكف الفريق على التحقيق بشأن هذه المسألة بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بليبريا، وسيقدم استنتاجاته في تقريره النهائي.

مالي

١٤١ - ويقوم الفريق بالتحقيق في شأن عدد من المواطنين الماليين العاملين في حقول الماس في سيغيلا وتورتيا، الذين قد يكونوا ضالعين في تصدير الماس الخام إلى مالي، في انتهاك لنظام الجزاءات. ويتعاون الفريق أيضا مع الفريق العامل لخبراء الماس التابع لعملية كيمبرلي فيما يتعلق بإجراءات تقديم طلب للقيام، للأغراض العلمية، باستيراد الماس الذي صادرت سلطات الجمارك المالية في مطار باماكو، والذي أشير إليه في التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠٠٨ (S/2008/598، الفقرات ١٤١-١٥١).

سيراليون

١٤٢ - ويقوم الفريق، في إطار متابعة النتائج التي خلص إليها في تقريره الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٣ (S/2011/228)، بالتحقيق في شأن طرد من الماس أفادت التقارير بأن شبكة من الأفراد المقربين من إدارة الرئيس السابق، غباغبو، تقوم بالمتاجرة فيه، وهو يحمل شهادة منشأ زعم أنها صادرة من سيراليون في إطار عملية كيمبرلي، ولكن السلطات

السيراليونية أكدت أنها مزيفة. ويعتزم الفريق مواصلة تحقيقاته في هذا الإطار، من أجل تقديم تضمين تقريره النهائي تقييما وتحليلا وافيين للمسألة.

الشكل الثاني
شهادة عملية كيمبرلي المزورة



دال - المبادرات الدولية المتصلة بقطاع الماس الإيفواري

نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ

١٤٣ - في الفقرة ٦ من القرار ٢١٠١ (٢٠١٣)، أكد مجلس الأمن استعداداه لاستعراض التدابير التي تحظر على أي دولة استيراد الماس الخام بجميع أنواعه من كوت ديفوار، في ضوء التقدم المحرز نحو تنفيذ عملية كيمبرلي.

١٤٤ - ويأذن مرسوم صدر في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ للأمانة الوطنية لعملية كيمبرلي والمديرية العامة للجيولوجيا والناجم بالمضي قدما في إنفاذ الضوابط المفروضة على إنتاج الماس بموجب نظام عملية كيمبرلي.

١٤٥ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، أصدرت أمانة عملية كيمبرلي مبادئ توجيهية بشأن الإجراءات المتعلقة بتنفيذ نظام عملية كيمبرلي في كوت ديفوار، قدمت فيها وصفا للتدابير الواجب وضعها للمضي قدما نحو تحقيق الامتثال من جانب كوت ديفوار لعملية كيمبرلي، وللسلطات المسؤولة عن ذلك.

١٤٦ - ووضع المكتب الوطني للخبرات في مجال المعادن النفيسة مجموعة من قواعد البيانات لتسجيل عمال وتجار الماس في كوت ديفوار والاحتفاظ بسجلات عن إنتاج الماس وإصدار إيصالات عند إتمام المعاملات المتعلقة بالماس. وتخزن قواعد البيانات حاليا على حاسوب محلي في مبنى المكتب، ولكن سيجري حفظ نسخة احتياطية منها على حاسوب خدمة خارجي، حسب المطلوب بموجب المبادئ التوجيهية الوطنية المتعلقة بتنفيذ عملية كيمبرلي. وأبلغ المكتب الفريق أيضا بأنه يمكن للمستعملين المأذون لهم، مثل الأمانة الوطنية لعملية كيمبرلي، أن يطلعوا على قواعد البيانات بصورة آنية، وإن كان ذلك سيستلزم بعض التعديلات التقنية التي تحتاج إلى خبرات خارجية. وقد تلقى الفريق نسخا من جميع قواعد البيانات في صيغتها المستكملة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

١٤٧ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، أصدرت المديرية العامة للجمارك أمرا إداريا يتصل بإجراءات استيراد الماس الخام وتصديره والسماح بدخوله المؤقت، يشار فيه إلى المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه التي أصدرتها الأمانة الوطنية لعملية كيمبرلي في ٢٦ حزيران/يونيه. وينص الأمر الإداري على أنه لا يسمح بتصدير الماس الخام من كوت ديفوار إلا عن طريق مطار أبيدجان الدولي وأن عمليات التصدير هذه تخضع لسلطة مكتب الجمارك في المطار.

١٤٨ - ولا يزال القلق يساور الفريق لأن الأمر الإداري لم يشير إلى أن الماس الخام يخضع لحظر من جانب مجلس الأمن، وبالتالي فهو غير قابل للتصدير. ويعزز هذا الأمر الشواغل التي

أعرب عنها في الفقرة ١١١ أعلاه والنابعة من أن كوت ديفوار لا تضع مسألة وجود حظر على الماس في الحسبان على نحو كاف، وتركز بدلا من ذلك على مسألة الانضمام مجددا إلى عملية كيمبرلي فقط. وخلال اجتماع عقد مع الفريق، وافق وزير المالية، الذي تخضع المديرية العامة للجمارك لإشرافه في نهاية المطاف، على تيسير تبادل المعلومات مع مكتب الجمارك في المطار.

١٤٩ - ويلاحظ الفريق بأن السلطات الإيفوارية تتسم بطابع استباقي على جميع المستويات، ذلك أنها ماضية في إنشاء نظام للضوابط والإحصاءات بهدف الامتثال من الناحية الفنية لمتطلبات عملية كيمبرلي. وكذلك يلاحظ الفريق أنه من المتوقع أن تضطلع عملية كيمبرلي في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر بزيارة استعراضية لكوت ديفوار، سيشترك فيها أعضاء من الفريق العامل لخبراء الماس، فضلا عن ممثلين لرئيس عملية كيمبرلي، بهدف تقييم إمكانية التوصية، في الجلسة العامة للعملية المقرر عقدها في جنوب أفريقيا في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بالسماح لكوت ديفوار بالانضمام إلى عملية كيمبرلي مجددا.

مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

١٥٠ - أعلن أن كوت ديفوار تمثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في أيار/مايو ٢٠١٣، في أعقاب التصديق على تقرير المبادرة الخاص بها في عام ٢٠١١ من جانب جهة تصديق مستقلة (هي الشركة الفرنسية CAC 75). ويركز تقرير المبادرة أساسا على قطاع النفط والغاز، الذي يمثل ٩٣ في المائة من مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الإيرادات المالية في كوت ديفوار، ولا يضع التعدين الحرفي في الاعتبار. ويوصي الفريق بأن تتطرق تقارير المبادرة الخاصة بكوت ديفوار في المستقبل لمساهمة قطاع التعدين الحرفي في الخزنة الوطنية، الأمر الذي سيعزز الشفافية فيما يتعلق بمنشأ الإيرادات المتأتية من هذا القطاع ومقصدتها.

هاء - إيرادات الماس

١٥١ - حسب ما جاء في تقارير فريق الخبراء السابقة، كانت القوى الجديدة في سيغولا وتورتيا تحصل فيما سبق على الإيرادات من خلال السيطرة على إنتاج الماس وبيعه، إما بصورة مباشرة من خلال المشاركة في الإنتاج أو بصورة غير مباشرة من خلال نظام الضرائب الموازي الذي كانت تأخذ به والذي يتمحور حول "الخزنة المركزية" للقوى الجديدة. ومن المعروف أن هذه الإيرادات أسهمت في تعزيز الهياكل الإدارية والعسكرية

الإقليمية للقوى الجديدة. ولاحظ الفريق أن هذا النظام لم يتغير مع إعادة بسط إدارة الدولة في سيجيلا وتورتيا، وهو يعتزم إيجاد أدلة تثبت وجود أفراد ما زالوا يترجون بصورة غير مشروعة من استغلال الماس.

١٥٢ - وعلاوة على ذلك، تلقى الفريق معلومات تفيد بأن أفرادا يشغلون مناصب قيادية في القوى الجديدة دأبوا على تقديم التمويل المسبق لأنشطة عمال مناجم الماس الحرفيين مقابل بيع الإنتاج للقادة بأسعار ثابتة. وسمح هذا النظام للأفراد المذكورين بالحصول على أرباح كبيرة من إنتاج الماس استخدموها لتعزيز مكائتهم الشخصية وتأمين أصول اقتصادية قيمة في كوت ديفوار وفي الخارج. ويعتزم فريق الخبراء متابعة هذه المعلومات، والإبلاغ عما يتوصل إليه من نتائج في تقريره النهائي.

واو - تحديد سمات الماس وبصماته

١٥٣ - جدد مجلس الأمن في الفقرة ٢٣ من القرار ٢١٠١ (٢٠١٣) الإعفاءات الواردة في الفقرتين ١٦ و ١٧ من القرار ١٨٩٣ (٢٠٠٩)^(٣) فيما يتعلق بضمان الحصول على عينات من الماس الخام لأغراض البحوث العلمية التي تتولى عملية كيمبرلي تنسيقها.

١٥٤ - وأبلغ رئيس الفريق العامل لخبراء الماس في أنتويرب، ببلجيكا، الفريق بأن كلا من نظام عملية كيمبرلي و جنوب أفريقيا والبرازيل على استعداد للشروع في إجراءات طلب إذن من لجنة الجزاءات باستيراد طرد الماس الذي صادرت السلطات المالية في مطار باماكو، وذلك لأغراض التحليل العلمي. ويعتزم الفريق مواصلة تحقيقاته في هذا الإطار، وذلك من أجل تقديم تقييم وتحليل شاملين في تقريره النهائي.

عاشرا - الجزاءات الفردية

١٥٥ - واصل الفريق التحقيق في الانتهاكات المحتملة للجزاءات الفردية (حظر السفر وتجميد الأصول)، وفقا للتدابير المفروضة في الفقرتين ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)،

(٣) قرر المجلس بموجب ذلك القرار أن التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٦ من القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥) لا تنطبق على أي واردات يقتصر الغرض منها على البحث والتحليل العلميين تيسيرا لجمع معلومات تقنية محددة عن إنتاج الماس الإيفواري، على أن تتولى عملية كيمبرلي تنسيق البحوث وأن توافق عليها اللجنة على أساس كل حالة على حدة، وقرر أن تقوم عملية كيمبرلي والدولة العضو المستوردة معا بإحالة الطلبات المقدمة بموجب الفقرة ١٦ من القرار إلى اللجنة، وأن تقوم الدولة العضو المستوردة، لدى موافقة اللجنة على استثناء بموجب تلك الفقرة، بإبلاغ اللجنة بنتائج الدراسة وإطلاع فريق الخبراء على النتائج، دون تأخير، لمساعدته في تحقيقاته.

والمحددة في الفقرة ١ والمعدلة في الفقرة ٤ من القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥). وهؤلاء الأفراد هم شارل بليه غوديه ومارتين كواكو فوفيه وأوجين انغورانغ ديويه. وإضافة إلى ذلك، ومع اتخاذ المجلس القرار ١٩٧٥ (٢٠١١)، فُرضت جزاءات محددة الأهداف على لوران غباغبو وسيمون غباغبو وألسيد جيحي وباسكال أفي انغيسان وديزيري تاغرو.

١٥٦ - ووجه الفريق رسمياً رسالة إلى وزارة الخارجية في كوت ديفوار بهدف الحصول على معلومات رسمية مستكملة بشأن الوضع القانوني لهؤلاء الأشخاص الخاضعين للجزاءات والإشارة إلى أنهم ما زالوا خاضعين للجزاءات المحددة الأهداف.

١٥٧ - ووجه الفريق أيضاً رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى مكتب المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا في أبيدجان، رداً على رسالة المصرف المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ التي تتضمن أرقام الحسابات المصرفية لأفراد خاضعين للجزاءات المحددة الأهداف التي فرضتها الأمم المتحدة. وترمي رسالة الفريق أيضاً إلى طلب معلومات من ثلاثة مصارف لم تلبّ الطلب الذي وجهه المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا للحصول على المعلومات.

١٥٨ - وأرفق المصرف طي رسالته جدولاً يتضمن قائمة بأسماء ١٠ مصارف يملك فيها الأفراد الخاضعون للجزاءات المحددة الأهداف حسابات مصرفية. ويصف الجدول بعض الحسابات بأنها قد أُغلقت. ومع ذلك، وجه الفريق رسائل منفصلة إلى المصارف الإفوارية التي لم يتبين ما إذا كانت الحسابات الموجودة فيها مغلقة أو مجمدة.

شارل بليه غوديه

١٥٩ - أبلغت وزارة العدل الفريق بأن السيد بليه غوديه ما زال محتجزاً في انتظار المحاكمة. والفريق بصدد الاتصال بمصرف التمويل الزراعي للحصول على تفاصيل بشأن حساب باسم السيد بليه غوديه بلغ رصيده ١٠٠ ٠٢٣ ٩٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

مارتين كواكو فوفيه

١٦٠ - وجه الفريق رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة بهدف التحقق من التقارير التي تفيد باحتمال دخول السيد فوفيه بلدها بجواز سفر مزور، وبتلقيه العلاج في أحد المستشفيات.

١٦١ - والفريق بصدد الاتصال بمصرف Banque Atlantique (بنك أتلانتيك) في كوت ديفوار للحصول على تفاصيل عن حسابات باسم السيد فوفيه تفاصيلها كما يلي: ٣ حسابات جارية يبلغ رصيدها ٠٤٥ ٤٢٧ ١٩ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية؛ حسابا ادخار يبلغ رصيدهما ٠٨٩ ٢٢٣ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية؛ وحساب عادي فارغ.

أوجين انغورانغ كواديو ديويه

١٦٢ - يواصل الفريق التحقيق في احتمال أن يكون أوجين انغورانغ كواديو ديويه قد ارتكب انتهاكات لنظام الجزاءات المحددة الأهداف.

لوران غباغبو

١٦٣ - وجه الفريق رسالة إلى مصرف التمويل الزراعي من أجل الحصول على تفاصيل عن حسابين مصرفيين باسم السيد غباغبو.

١٦٤ - والفريق بصدد الاتصال أيضا بفرع لندن التابع لمصرف Credit Lyonnais (كريدي ليونيه) للحصول على تفاصيل متعلقة بحساب يفترض أنه تابع للسيد غباغبو.

سيمون غباغبو

١٦٥ - يواصل الفريق التحقيق في احتمال وقوع انتهاكات لنظام الجزاءات المحددة الأهداف المفروضة على السيدة غباغبو.

السيد جيدجي

١٦٦ - في اجتماع عقد في ٢٧ آب/أغسطس، أبلغت وزارة العدل الفريق بأن السيد جيدجي قد أطلق سراحه من السجن مؤقتا، ولكنه لا يزال في كوت ديفوار في انتظار المحاكمة. وأبلغ الفريق الوزارة بأن السيد جيدجي لا يزال خاضعا لجزاءات الأمم المتحدة المحددة الأهداف. ولا يزال الفريق ينتظر أيضا ردا رسميا من السلطات الإفوارية بشأن الوضع القانوني الحالي للسيد جيدجي.

باسكال أفي انغيسان

١٦٧ - في اجتماع عقد في ٢٧ آب/أغسطس، أبلغت وزارة العدل الفريق بأن السيد أفي انغيسان قد أطلق سراحه من السجن مؤقتا ولكنه لا يزال في كوت ديفوار في انتظار المحاكمة. وأبلغ الفريق الوزارة بأن السيد أفي انغيسان ما زال خاضعا لجزاءات الأمم المتحدة

المحددة الأهداف. وما زال الفريق ينتظر أيضا ردا رسميا من السلطات الإيفوارية بشأن الوضع القانوني الحالي للسيد أفي انغيسان.

حادي عشر - التوصيات

١٦٨ - ترد أدناه توصيات الفريق.

الأسلحة

١٦٩ - يوصي الفريق بأن تتبع حكومة كوت ديفوار بدقة الإجراءات المتعلقة بالإخطار والإعفاء على النحو الذي حدده مجلس الأمن في قراره ٢١٠١ (٢٠١٣)، وذلك من خلال أمور منها على وجه الخصوص توفير البيانات المتعلقة بالجمارك وبيانات النقل المتصلة بها، وتفصيل عن المستعملين النهائيين (انظر الفقرة ٤ من القرار).

١٧٠ - ويوصي الفريق بأن تقدم وزارتا الدفاع والداخلية خريطة تنظيمية مفصلة تبين الهياكل التابعة لكل منهما، بما يشمل المراسيم الرسمية المتعلقة بأي وحدة مسؤولة عن مهام خاصة؛ ومكافحة الإرهاب و/أو حماية المؤسسات والسلطات؛ وتشكيل الوحدة وحجمها؛ والأسلحة التي تملكها تلك الوحدات أو المخزونة لديها (أي المركبات وأجهزة الاتصال، والمعدات الضوئية الإلكترونية ومعدات القتال الفردية الخاصة).

١٧١ - ويوصي الفريق بأن تتيح وزارات الدفاع والداخلية والعدل الإيفوارية لفريق الخبراء إمكانية كاملة للاتصال بالأشخاص الذين يهتم الفريق بإجراء مقابلات معهم في إطار ولايته.

الشؤون المالية

١٧٢ - يوصي الفريق بأن تواصل حكومة كوت ديفوار تنفيذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة تهريب المنتجات الزراعية والموارد الطبيعية خارج البلد.

١٧٣ - ويوصي الفريق بأن تواصل الحكومة تنفيذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة نقاط التفتيش والنظم الضريبية غير القانونية في جميع أرجاء البلد.

١٧٤ - ويوصي الفريق بأن تقوم الحكومة بتيسير التحقيقات التي يقوم بها الفريق، من خلال إتاحة إمكانية الاطلاع على جميع الوثائق المالية اللازمة، وكفالة أن تفعل ذلك أيضا الشركات المسجلة في كوت ديفوار.

الجمارك والنقل

١٧٥ - يوصي الفريق بأن تدرج الوحدة المتكاملة لرصد الحظر التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مهامها المتعلقة برصد الحظر تفتيش حمولات الطائرات وأي مركبة نقل تستخدم الموانئ والمطارات ومهابط الطائرات والقواعد العسكرية والمعابر الحدودية في كوت ديفوار، على النحو المطلوب. بموجب الفقرة ٢ (ز) من القرار ١٧٣٩ (٢٠٠٧)، وأن يؤكد مجلس الأمن هذه الولاية من جديد في قرارات تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في المستقبل.

١٧٦ - ويوصي الفريق بأن تتخذ السلطات الجمركية الإيفوارية التدابير اللازمة لتوفير خدمة مسح حاويات البضائع المستوردة عن طريق ميناء سان بيدرو.

١٧٧ - ويوصي الفريق بأن تتخذ السلطات الجمركية الإيفوارية التدابير اللازمة لانتهاه في أقرب وقت ممكن من تدريب ٢٠٠٠ من المقاتلين السابقين الذين سيعيّنون موظفين للجمارك.

الماس

١٧٨ - يوصي الفريق بأن تشير حكومة كوت ديفوار إشارة صريحة في كل قرار إداري ومرسوم تتخذه السلطات الجمركية الإيفوارية إلى التزام كوت ديفوار بالتقيد بالتدابير التي فرضها مجلس الأمن بشأن الماس.

١٧٩ - ويوصي الفريق بأن تبذل حكومة كوت ديفوار العناية الواجبة بشأن المسجلين كمشترين للماس، سواء من الأفراد أو الشركات، على نفس النحو المطلوب في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة روح المسؤولية في مراحل توريد المعادن القادمة من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق العالية المخاطر، وفق ما تقتضيه الفقرة ٢٥ من القرار ٢١٠١ (٢٠١٣). ويشمل بذل العناية الواجبة، على سبيل المثال لا الحصر، مطالبة الأفراد المسجلين كمشترين للماس بتقديم أدلة على مصدر أموالهم ومطالبة الشركات بالكشف عن مالكيها المستفيد وهيكلها. ومن شأن هذه التدابير أن تكمل كلاً من عملية كيمبرلي ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وهما غير مكلفتين بالتحقق من الكيفية التي تتول بها الجهات المعنية بالتعدين الحرفي للماس أنشطتها، وبالتالي لا تستطيعان الإبلاغ عن الأرباح غير المستحقة الآتية من التمويل المسبق لعمال المناجم الماس الحرفيين المشار إليه في الفقرتين ١٥١ و ١٥٢ أعلاه.

١٨٠ - ويوصي الفريق بأن تقدم حكومة كوت ديفوار ضمانات قوية يمكن التحقق منها بوجود آلية موثوقة وشفافة وقائمة بذاتها معنية بتخزين الماس الخام، تكفل بصورة معقولة

الحيلولة دون تصدير الماس الذي تنتجه خارج البلد في انتهاك لنظام الجزاءات، قبل أن تضع نظماً تسمح بشراء الماس الخام وبيعه داخل البلد.

١٨١ - ويوصي الفريق بأن تتعاون حكومة كوت ديفوار والدول المجاورة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو تعاوناً وثيقاً للاستجابة بشكل سليم وملائم في سياق الكشف عن تهريب الماس عبر الحدود وللتحقق من البيانات على الصعيد الإقليمي الأوسع، فتمكن بذلك من التحقق من الإحصاءات الصادرة عن كل واحد من البلدان المذكورة مقارنة بالإحصاءات التي تنتجها المنطقة ككل.

١٨٢ - ويوصي الفريق بأن تمضي السلطات الإفوارية المعنية قدماً على وجه السرعة لتضع نسخاً من قواعد البيانات التي أنشأها المكتب الوطني للخبرات على خوادم حاسوبية خارجية جيدة السمعة ومتمينة توفر حماية كافية من التدخل والتزوير.

١٨٣ - ويوصي الفريق بأن تبين التقارير المقبلة لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الخاصة بكوت ديفوار إسهام قطاع التعدين الحرقي للماس في الخزنة الوطنية، لأن ذلك سيعزز الشفافية فيما يتعلق بمنشأ ومقصد الإيرادات المستمدة من قطاع التعدين الحرقي؛ ويساهم في نهاية المطاف في إبراز إيرادات ذلك القطاع التي تخرج عن سيطرة الدولة، ويمكن بالتالي أن يستخدمها الأفراد أو الجماعات المسلحة في شراء الأسلحة والأعتدة ذات الصلة.

الجزاءات الفردية

١٨٤ - ويوصي الفريق بأن تتخذ جميع المؤسسات المعنية بالشؤون المالية في كوت ديفوار، بما في ذلك وكالة الضرائب والمساحة والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا وجميع المصارف والمؤسسات المالية العامة والخاصة تدابير فورية للامتثال التام لقرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات محددة الأهداف على أفراد إفواريين، لا سيما تجميد الأصول، وأن تبلغ الدول الأعضاء المعنية اللجنة بما يتخذ وفقاً لذلك.

١٨٥ - ويوصي الفريق أيضاً بأن تمنحه المؤسسات المشار إليها أعلاه إمكانية الاطلاع فوراً ودون قيود على جميع السجلات المالية المتعلقة بالأفراد الخاضعين للجزاءات حالياً، عملاً بالفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ٢١٠١ (٢٠١٣).

١٨٦ - ويوصي الفريق بأن تجري حكومة كوت ديفوار تحقيقاً شاملاً في جميع الأصول المالية والمعلومات ذات الصلة بالشؤون المالية المتعلقة بجميع الأفراد الخاضعين للجزاءات وتطلع فريق الخبراء على النتائج.

Annex 1**Meetings and consultations held by the Group of Experts in the course of its mandate****BELGIUM****Multilateral and bilateral entities**

European Commission; Kimberley Process Working Group of Diamond Experts, Antwerp World Diamond Centre, Belgian Federal Police

COTE D'IVOIRE**Government**

Prime Minister; Ministry of Agriculture; Ministry of the Interior; Ministry of Economy and Finance; Ministry of Public Function; Ministry of Industry and Mines; Ministry of Transport; Ministry of Justice; General Directorate of Customs; *Autorité de Régulation du Coton et de l'Anacarde*, *Direction générale du Trésor – Bouaké*, Kimberley Process Secretariat; *Société pour le Développement Minier de la Cote d'Ivoire (SODEMI)*; *Service d'Expertise et d'Evaluation des Pierres et Metaux Précieux (SEEPMP)*

Diplomatic missions

Embassy of France, Embassy of the United States, European Union Delegation

Multilateral and bilateral entities

United Nations Operation in Cote d'Ivoire (UNOCI)

FRANCE**Government**

Ministry of Foreign Affairs

Annex 2

Table of small calibre ammunition profile found in Côte d'Ivoire

Methodology adopted by the Integrated Embargo Monitoring Unit (IEMU) of the UN Operation in Côte d'Ivoire (UNOCI)

This report profiles small calibre ammunition in the national stockpile of Côte d'Ivoire.

A specific focus is put on the countries and years of production of this ammunition. The profile shows that the ammunition was produced in over 20 countries in a period of 60 years, contains ammunition produced in states not usually associated with ammunition found in conflict and post-conflict settings in Africa, and includes calibres from both 'Western'- and 'Eastern'-bloc states. It also considers types of ammunition transfers to Côte d'Ivoire and sources thereof. It argues that the profile can assist international and national stakeholders in identifying illicit ammunition flows to and from Côte d'Ivoire as well as the broader region.

This report is based on research by the Integrated Embargo Monitoring Unit (IEMU) of the UN Operation in Côte d'Ivoire (UNOCI) from late 2011 to early 2013. It is complemented with findings of the UN Groups of Experts who monitor the implementation of the arms embargo on Côte d'Ivoire. The photos and data on ammunition found in Côte d'Ivoire was collected by UNOCI in events including inspections of national defence and security installations, the disarmament of former combatants and civilians, and recovery of ammunition from arms caches and sites of armed attacks during the aforementioned period. The work entailed the visual inspection of several tens of thousands of individual rounds of small calibre ammunition and the systematic recording of their calibres, markings on cartridge cases, and, where available, markings on packaging.

Small calibre ammunition is understood here as ammunition with a calibre of 14.5mm or less. This corresponds to small arms and light weapons covering machine and sub-machine guns, automatic and semi-automatic rifles, and pistols, that is, arms and weapons that featured prominently in the Ivorian crisis between late 2002 and early 2011. The national ammunition stockpile is understood here to cover state-controlled ammunition stocks as well as ammunition in (illicit) possession of former combatants and civilians. The countries of production of the ammunition are mainly identified on the basis of internationally recognised producer codes on the documented ammunition. The consistency of markings on documented ammunition with markings that are known to be in use in the producing country has further been verified with international experts in the field of ammunition identification.

Calibre	Country / Factory code(s)	Year(s) of production	Headstamp markings, examples
Calibre 5.45x39mm			
Romania			
	325	1990	
Soviet Union (Kyrgyzstan)			
	60	1981	
Soviet Union (Ukraine)			
	270	1981	
Calibre 5.56x45mm			
Belgium			
	FNB	1993	
Czech Republic			
	S&B	2002	
France			
	LM	1991; 1990; 1988	

	SF	1987; 1985; 1983; 1982; 1978		
Israel				
	IMI	2002, 2001		
	TZ	1983		
	TZZ	2001; 1998; 1993; 1990		
Portugal				
	FNM	1991; 1988; 1983; 1977		
South Africa				
	14*	1994; 1993		
	*Projectile type			
	15*	1995		
	*Projectile type			
United States of America				

	WCC	1964		
Calibre 7.5x54mm				
France				
	LM	1968; 1960		
	SF	1985; 1979; 1978; 1975; 1973; 1972; 1970; 1969; 1968		
	TE	1967; 1962		
	VE	1959		
Calibre 7.62x25mm				
Bulgaria				
	10	1955; 1954		
Soviet Union (Russia)				
	38	1984; 1982		

	539	1950; 1949; 1948	
Calibre 7.62x39mm			
Bangladesh			
	BOF	2003	
Bulgaria			
	10	2002; 2000; 1999	
China			
	61	2002; 2001; 1998; 1997	
	71 (Blank cartridges for training)	1995	
	311	2006; 2002; 1999	
	661	1968	

	811	1994		
Czech Republic / Czechoslovakia				
	bxn	2001; 1988; 1986; 1980; 1977; 1973		
	S&B	<i>Not known</i>		
Iran				
	<i>None present</i>	2002; 2001		
Hungary				
	23	1980; 1979		
Poland				
	21	1994; 1988		
Romania				

	323	1998		
	325	2005		
	SADU	2007		
Soviet Union (Kyrgyzstan)				
	60	1996; 1981; 1975; 1973; 1966; 1965; 1963; 1962; 1955; 1953; 1952; 1951; 1950		
Soviet Union (Russia)				
	3	1973; 1969; 1965; 1953; 1952; 1951; 1950; 1949		
	17	1965; 1961; 1953; 1951		
	539	1989; 1983; 1976; 1975; 1972; 1970; 1965; 1964; 1962; 1960; 1958; 1957; 1956; 1954; 1952; 1951; 1950; 1949		
	711	1980; 1966; 1964; 1962; 1961; 1958		

Soviet Union (Ukraine)			
270	1975; 1973; 1971; 1970; 1965; 1964; 1963; 1959; 1955; 1954; 1953; 1952; 1951; 1950		
Sudan			
SU	2001		
1*	2011; 2010; 2004		
2*	2009		
3*	2009; 2003		
4*	2003		
Yugoslavia (Serbia)			
ППУ	2002		
Zimbabwe			

	ZI	1992		
<i>Not known</i>				
	ST	2002; 1999; 1997		
<i>Not marked</i>				
	Possibly Sudanese	<i>Not known</i>		
Calibre 7.62x51mm				
Belgium				
	FNB	1984		
Bulgaria				
	10	1970		
France				
	LM	1971		
Portugal				
	FNM	1986		

South Africa			
13*	1996; 1994		
*Projectile type			
23*	1997		
*Projectile type			
G.R1 M1*	1978		
*Projectile type			
R1 M1*	1978		
*Projectile type			
Yugoslavia (Bosnia and Herzegovina)			
IK	1985		
Calibre 7.62x54Rmm			
Bulgaria			
10	2000; 1996; 1986		
*Projectile type			
China			
61	2002		
*Projectile type			
Czech Republic / Czechoslovakia			

	S&B	<i>Not known</i>		
Iran				
	Not present	2002; 2001; 2000		
Soviet Union (Kyrgyzstan)				
	60	1974		
Soviet Union (Russia)				
	188	1983; 1972; 1971; 1970; 1969; 1966; 1964		
Sudan				
	1*	2011		
	*Likely cartridge case production lot			
	4*	2003		
	*Likely cartridge case production lot			
Yugoslavia (Serbia)				
	ППУ	2003; 2001		
<i>Not marked</i>				

	Possibly Sudanese	<i>Not known</i>		
Calibre 9x19mm				
Czech Republic / Czechoslovakia				
	S&B	<i>Not known</i>		
Egypt				
	Factory #27, Arabic script	1972		
France				
	GEVELOT	<i>Not known</i>		
	SF	1990; 1986; 1976; 1973; 1972		
	TS	1963; 1952		
Hungary				
	GECO*	<i>Not known</i>		
	*Hungarian copy of German stamp			
Israel				

	IMI	<i>Not known</i>		
Portugal				
	FNM	1993; 1988		
South Africa				
	15*	1997; 1995		
	*Projectile type			
	PMP	<i>Not known</i>		
Yugoslavia (Serbia)				
	ППУ	1978		
Calibre 12.7x99mm				
France				
	SF	1977; 1970		
	TE	1986		
	<i>Not known</i>			

	ST	1996		
Calibre 12.7x108mm				
	China			
	41	2010; 1995		
	Iran			
	<i>Not present</i>	2003; 2002		
	Soviet Union (Russia)			
	3	1972; 1952		
	188	1990; 1988; 1971		
Calibre 14.5x114mm				
	China			
	41	2009; 1990; 1974		
	Poland			
	21	1987		

Soviet Union (Russia)			
	3	1981; 1976; 1962; 1959; 1956; 1948	
	17	1985	

Annex 3

Soldiers non-integrated in the FRCI**Interview of Commander Issiaka Ouattara (a.k.a. Wattao) – Centre de Coordination des Décisions Opérationnelles (CCDO)**

Issiaka Ouattara dit Wattao : « Le patron du CCDO, c'est moi ! »

<http://www.lavoixdugolf.net/interview-385-1.html#.UjA8UBY6dt0>

Extrait :

« On vous reproche aussi de mettre tous vos éléments dans le CCDO, y compris même ceux qui sont sans matricule :

Des éléments dont on vous parle, ce sont les meilleurs de mes éléments. Ils sont prêts à aller au charbon. Ils réalisent un excellent boulot. Toutes les actions réussies par le CCDO sont à leur actif. S'agissant de leur matricule, je suis en discussion avec le chef d'état major pour étudier le cas de ces centaines d'éléments. Ce que vous devez savoir, c'est qu'il y a beaucoup d'éléments qui trichent avec le travail. Et moi je suis contre ce boycott que je dénonce d'ailleurs.

Comprenez une fois pour toute que ce sont ces militaires qu'on qualifie de sans matricule qui assurent la sécurité des millions d'Abidjanais. Il faut donc les saluer et les féliciter. Je suis fier d'eux ».

Annex 4

**Non-lethal grenade launchers and related 37/38mm or 40mm ammunition
Manufactured by Condor Non Lethal Technology (registered in Brazil)**

Launcher for non-lethal grenades, caliber 37/38mm

Model: AM-600

Serial number: C 7245 BR/09

Produced in 2009



Various types of 37/38 mm. and 40 mm ammunition



[Produced in August 2012]

Launcher for non-lethal grenades, caliber 40mm

Model: AM-640

Serial number: C 4032 BR/12

Produced in 2012



Annex 5
Materiel from Condor Non-Lethal Technologies - End User certificate

PRESIDENCE DU FASO
ETAT-MAJOR PARTICULIER



BURKINA FASO
Unité - Progrès - Justice

N° 2012/ **0023** /PRES/EMPPF

CONFIDENTIEL

CERTIFICAT DE DESTINATION FINALE

1. Nous, soussigné, Général de brigade Gilbert **DIENDERE**, Chef de l'Etat-major Particulier de la Présidence du Faso, certifions par la présente que les matériels de CONDOR SA. QUIMICA, ci-après désignés en annexe, appartiennent au Burkina Faso et lui sont exclusivement destinés.
2. Ces matériels ne seront ni expédiés, ni cédés à une tierce partie sans l'autorisation préalable du gouvernement brésilien.
3. En foi de quoi la présente attestation est établie pour servir et valoir ce que de droit.

Ouagadougou le 9 février 2012.



Général de brigade
Gilbert DIENDERE
Officier de l'Ordre National.

ANNEXE

REFERENCE : N° 0023 /PRES/EMPPF DU 26 JAN. 2012

N°	REFERENCE DU PRODUIT	DESCRIPTION DU PRODUIT	QUANTITE
1	AM-600	37/38 mm-Lanceur de Munition Non-Létales	350
2	AM-640	Lanceur de Munitions 40 mm	350
3	GL-201 37/38 mm	37/38 mm Projectile de Moyenne Portée Lacrymogène (CS)	1.000
4	AM-500	Grenade d'entraînement	1.000
5	GL-302	Grenade lacrymogène à Emission Elevée (CS)	700
6	GL-304	Grenade Outdoor à Effet Moral	700
7	GL-305	Grenade Outdoor Lacrymogène (CS)	700
8	GL-307	Grenade à Lumière et Son	700
9	GL-309	Grenade à Emission Lacrymogène-Rubberball (CS)	700
10	GL-310	Grenade Lacrymogène à Mouvements aléatoires (CS)	700
11	MB-502	HC-Grenade Fumigène	700
12	MB-900	Grenade Offensive	700
13	SS-601/AZ	Grenade Fumigène Colorée (Bleu)	700



CONDOR S/A
INDUSTRIA QUIMICA RUA ARMANDO DIAS
PEREIRA N 160 ADRIANOPOLIS
NOVA IGUACU CEP26053 260
RJ, BRASIL

COMMERCIAL INVOICE No 043/2012
DATE: August 30th, 2012

APPLICANT	NOTIFY			END USER	
SOCOGIEX 09 BP 580 OUAGADOUGOU 09 BURKINA FASO TEL: +226 50 30 07 44	H.K.M TRANS 38 Rue, Tevetias Mson No 208 Quartier KLOUVI - Akodesséwa Près de FUCEC - TOGO 11 B.P. 36 Lomé - TOGO E-mail: hkmtrans@yahoo.fr Cel: (+228) 90 04 34 36 / (+228) 99 45 12 96 Tél/Fax: (+228) 22 71 11 36 Dom.: (+228) 22 71 43 76			PRESIDENCE DU FASO ETAT-MAJOR PARTICULIER BURKINA FASO	
DESCRIPTION OF GOODS	REF.	HSC	QUANTITY	UNIT PRICE (€)	TOTAL PRICE (€)
37/38 mm - Lanceur de Munitions Non-Létales	AM-600	9301.20.00	270	€ 851.29	€ 229.846,30
40 mm Lanceur de Munitions	AM-640	9301.20.00	270	€ 940.90	€ 254.043,00
37/38 mm Projectile de Moyenne Portée Lacrymogène (CS)	GL-201	36.04.90.90	830	€ 29.95	€ 24.858,50
Grenade D'Entrainement	AM-500	3604.90.90	830	€ 39.77	€ 33.009,10
Grenade Lacrymogène à Émission Élevée (CS)	GL-302	3604.90.90	550	€ 63.41	€ 34.875,50
Grenade Outdoor à Effet Moral	GL-304	3604.90.90	549	€ 50.28	€ 27.603,72
Grenade Outdoor Lacrymogène (CS)	GL-305	3604.90.90	550	€ 52.49	€ 28.869,50
Grenade Outdoor à Lumière et Son	GL-307	3604.90.90	550	€ 58.07	€ 31.938,50
Grenade à Émission Lacrymogène - Rubberball (CS)	GL-309	3604.90.90	550	€ 44.44	€ 24.442,00
Grenade Lacrymogène à Mouvements Aléatoires (CS)	GL-310	3604.90.90	550	€ 66.85	€ 36.767,50
HC - Grenade Fumigène	MB-502	3604.90.90	550	€ 72.49	€ 39.869,50
Grenade Offensive	MB-900	3604.90.90	550	€ 29.68	€ 16.324,00
Grenade Fumigène Colorée (Bleue)	SS-601/AZ	3604.90.90	550	€ 65.80	€ 36.190,00
TOTAL FOB				€	818.639,12
SEA FREIGHT				€	30.000,00
INSURANCE				€	1.358,00
TOTAL CIF - LOMÉ, TOGO				€	849.997,12
Conditions					
DOCUMENTARY CREDIT NUMBER					
CIC12000050					
Date of Issue: 120605					
DESCRIPTION OF GOODS &/OR SERVICES:					
MATERIALS OF LAW AND ORDER MAINTAINING AS PRO FORMA INVOICE NR 008 / 012 DATED ON 08TH MAY 2012, CIF LOME, INCOTERMS 2010.					

Payment:
Shipment:

Ricardo Bester
Commercial Director

According to Letter of Credit number CIC12000050
December 2012

Annex 6 Semi-rigid boats supplied by MagForce (registered in France)



Canot pneumatique 9 places 9-person inflatable raft

NOUVEAU / NEW



Photos non contractuelles - Non contractual photos

Caractéristiques

Characteristics

Caractéristiques		Characteristics	
Type	Canot pneumatique	Type	Inflatable raft
Modèle	ZODIAC MK3 GR	Model	ZODIAC MK3 GR
Coloris	Gris	Color	Grey
Capacité	9 personnes	Capacity	9 people
Longueur	4,70 m	Length	4.70 m
Longueur int.	3,20 m	Inner length	3.20 m
Largeur	1,90 m	Width	1.90 m
Largeur int.	0,90 m	Inner width	0.90 m
Flotteur	Ø 0,50 m	Floater	Ø 0.50 m
Puissance maxi	60 CV	Max. power	60 HP
Puissance	40 CV	Rated power	40 HP
Charge utile	1 220 Kg	Rated load	1220 Kg
Matière flotteurs	Polyester Enduction interne néoprène Enduction externe hypalon 1100 décitex	Floater material	Polyester Neoprene inner coating Hypalon outer coating 1100 decitex
Compartiments	4	Compartments	4
Poids	110 Kg	Weight	110 Kg

MagForce
INTERNATIONAL

Tél. : 33 (0)1 48 11 22 22
Fax : 33 (0)1 48 39 31 12

magforce@magforce.fr
www.magforce.fr



REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE
Union - Discipline - Travail
MINISTERE DE LA DEFENSE

DIRCTION DU GENIE ET DES EQUIPEMENTS MILITAIRES

**REGLEMENT PARTICULIER D'APPEL D'OFFRES
(R.P.A.O.)**

**LA FOURNITURE DE DIX (10) CANOTS
PNEUMATIQUES
AU MINISTERE DE LA DEFENSE**

PIECE N° 0

---°°°---°°°---

EXERCICE 2012

Page 9 sur 44

Présidence de la République
 Ministre auprès du Président de la République,
 chargé de la Défense

Direction du Génie et des
 Equipements Militaires

N° 746 /PR/MPRCD/DGEM

République de Côte d'Ivoire

Union – Discipline – Travail



Abidjan, le 23 NOV 2012

A

Madame la Directrice
 de l'entreprise MAGFORCE IVOIRE
 01 BP 11809 ABIDJAN 01

Objet : Notification d'attribution de lot.

Références : Avis de non objection N°2640/2012/MEF/DGBF/DMP/33 du 07/11/2012

Madame la Directrice,

Suite à l'appel d'offres N° F 341/2012 ayant pour objet la fourniture de dix (10) canots pneumatiques au Ministère de la Défense, nous avons l'honneur de vous notifier que votre entreprise a été sélectionnée pour fournir le lot suivant :

LOT 2: Canot pneumatique de 09 places

Par conséquent, nous vous demandons de prendre toutes les dispositions utiles pour l'exécution de la commande dès que le marché vous sera notifié conformément aux articles 77 à 81 du code des marchés publics et de produire un exemplaire des documents suivants datant de moins de six (06) mois :

- Une (01) déclaration CNPS
- Une (01) attestation fiscale
- Un (01) cautionnement définitif

Veillez agréer, Madame la Directrice, l'expression de mon profond respect.

MagForce Boulevard du Gabon
 01 BP 11 309
 Abidjan 01
 COTE D'IVOIRE
 RC: C1-ABJ-2012-B-10586
 Tel : +225 01 59 00 00



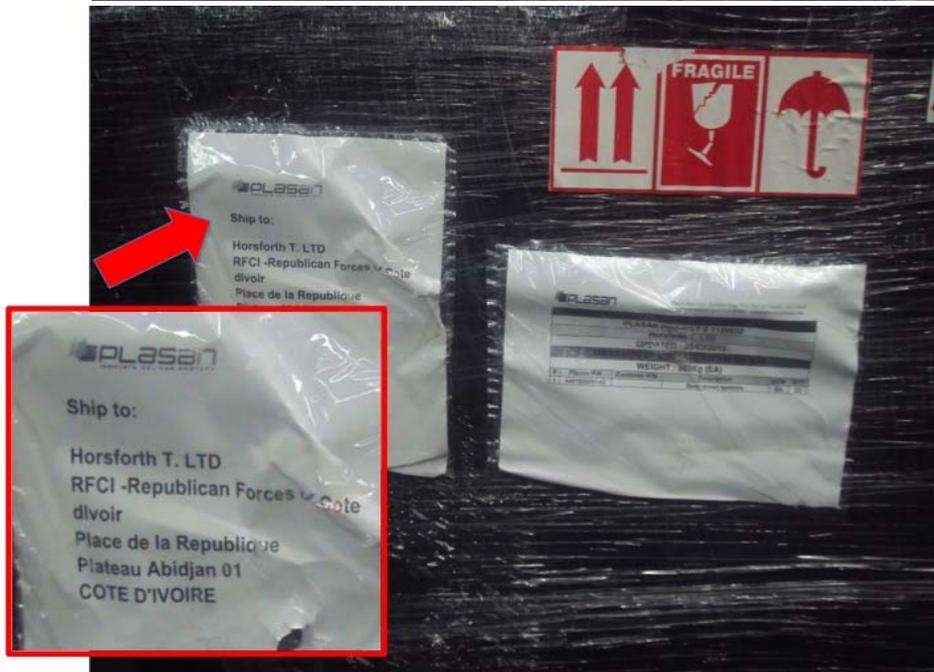
Colonel TIA Diomandé
 Directeur du Génie
 et des Equipements Militaires

Exemplaire pour l'expéditeur/l'exportateur	3 2 Expéditeur/Exportateur <input type="checkbox"/> MAGFORCE. 35 RUE SAINT DENIS 93533 AUBERVILLIERS FRANCE No. FR34778855600020		1 DECLARATION EX A 01 31442805 Etat de la déclaration BAE ESO ECS Sortie											
	8 Destinataire MAGFORCE IVOIRE BOULEVARD DU GABON BP 11809 ABIDJAN COTE D'IVOIRE No. ETRANGER		3 Formulaires 1 1 4 List. charg em. 6 Total des colis 8 7 Numéro de référence 13E037288C0001 NECO37308											
	14 Déclarant/Représentant NECOTRANS AATA BLD DE L'ILE AUX OISEAUX 76530 GRAND COURONNE FR No agrément 00003355 Mode de représentation 3		9 Responsable financier No.											
	18 Identité et nationalité du moyen de transport au départ CAMION 19 Ctr. 0		10 Pays prem. destination 11 Pays trans- action, 12 Éléments de la valeur 13 P.A.C.											
	21 Identité et nationalité du moyen de transport scellé franchissant la frontière ISOLDE 25 Mode transport à la frontière 1 26 Mode transport intérieur 3 27 Lieu de chargement FR		15 Pays d'expédition/ d'exportation FRANCE 16 Pays d'origine COTE D'IVOIRE 15 Code P. expéd./expor. a FR b 93 17 Code P. destination a CI b 20 Conditions de livraison CIF ABIDJAN 22 Monnaie et montant total facturé EUR 71258 23 Taux de change 1 24 Nature de la transaction 1 1 3											
	29 Bureau de sortie FR003920 30 Localisation des marchandises 267		28 Données financières et bancaires											
	31 Coûts et désignation des marchandises Marques et numéros - No(s) conteneur(s) - Nombre et nature 8 CT Cartons ECV68341141, ABIDJAN BATEAUX PNEUMATIQUES		32 Article 1 No. 33 Code des marchandises 89031090 00 4099 34 Code P. origine 968 35 Masse brute (kg) 968 36 Préférence 37 RÉGIME 1000 000 38 Masse nette (kg) 968 39 Contingent 40 Déclaration sommaire / Document précédent ZZZ Z ECV68341141 41 Unités supplémentaires 8 NAR 42 Prix de l'article 71258 43 Code 1 M.E. 45 Ajustement 46 Valeur statistique											
	14 Mentions spéciales/ Documents produits/ Certificats et autorisations DTP:Y903 Doc.Joint:"N380 FLOG00014022013 15/02/2013"		45 Ajustement 46 Valeur statistique											
	47 Calcul des impositions <table border="1"> <thead> <tr> <th>Type</th> <th>Base d'imposition</th> <th>Quotité</th> <th>Montant</th> <th>MP</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td colspan="5" style="text-align: right;">Total :</td> </tr> </tbody> </table>		Type	Base d'imposition	Quotité	Montant	MP	Total :					48 Report de paiement CE : AKRM 49 Identification de l'entrepôt B DONNÉES COMPTABLES	
	Type	Base d'imposition	Quotité	Montant	MP									
Total :														
50 Principal obligé No Signature G BUREAU DE DÉPART		51 Bureaux de passage prévus (et pays) représenté par Lieu et date :												
52 Garantie non valable pour D CONTRÔLE PAR LE BUREAU DE DÉPART Résultat : Scellés apposés : Nombre : marques : Délai (date limite) : Signature :		53 Bureau de destination (et pays) 54 Lieu et date : Edité le 27/02/13 15:28:28 GRAND COURONNE 18/02/2013 Signature et nom du déclarant/ représentant OLIVIER O.PICHARD												

Consignor MAGFORCE 31/35 RUE SAINT DENIS 93533 AUBERVILLIERS		ORIGINAL FBL 30ME300325 FR  NEGOTIABLE FIATA MULTIMODAL TRANSPORT BILL OF LADING issued subject to UNCTAD/ICC Rules for Multimodal Transport Documents (ICC Publication 481).		
Consignee or order of MINISTERE DE LA DEFENSE ABIDJAN REPUBLIQUE DE CÔTE D'IVOIRE Contact : COLONEL OKIE TEL 225 01 05 01 91				
Warehouse MINISTERE DE LA DEFENSE ABIDJAN REPUBLIQUE DE CÔTE D'IVOIRE Contact : COLONEL OKIE TEL 225 01 05 01 91				
Place of receipt ROUEN				
Seal ROUEN	Place of receipt ROUEN			
Charge ABIDJAN	Place of delivery ABIDJAN			
Marks and numbers TRLU 383979/4 seal 002892	Number and kind of packages 3 PALETTES DISANT CONTENIR 8 COLIS DE CANOT PNEUMATIQUE	Description of goods	Gross weight 968 KGS	Measurement
FRET PAYE / FREIGHT PREPAID ON BOARD LE 21/02/13				
NECOTRANS AATA ARLINGTON SQUARE - BAT B - 2 ^{ème} étage 2 Bld Michael Faraday 77716 SERRIS MARNE LA VALLÉE CEDEX 4 Tél 01 64 66 28 16 - Fax 01 64 66 24 54				
according to the declaration of the consignor				
Declaration of interest of the consignor in timely delivery (Clause 6.2.)		Declared value for ad valorem rate according to the declaration of the consignor (Clauses 7 and 8).		
<input type="text"/>		<input type="text"/>		
The goods and instructions are accepted and dealt with subject to the Standard Conditions printed overleaf.				
Taken in charge in apparent good order and condition, unless otherwise noted herein, at the place of receipt for transport and delivery as mentioned above.				
One of these Multimodal Transport Bills of Lading must be surrendered duly endorsed in exchange for the goods. In Witness whereof the original Multimodal Transport Bills of Lading all of this tenor and date have been signed in the number stated below, one of which being accomplished the other(s) to be void.				
Freight amount	Freight payable at ROUEN	Place and date of issue SERRIS LE 21/02/2013		
Cargo Insurance through the undersigned <input type="checkbox"/> not covered <input type="checkbox"/> Covered according to attached Policy	Number of Original FBL's 3 / THREE	Stamp NECOTRANS AATA		
For delivery of goods please apply to: GETMA CI 32 BP 3298 ABIDJAN 32 / tel 225 34 71 13 48		ARLINGTON SQUARE - BAT B - 2^{ème} étage 2 Bld Michael Faraday 77716 SERRIS MARNE LA VALLÉE CEDEX 4 Tél 01 64 66 28 16 - Fax 01 64 66 24 54		

Annex 7

Body armour items, supplied by the company Plasan Sasa Ltd. (registered in Israel)



[Note the mention of Plasan and Horsforth T. Ltd]

923-0205 2665

923 TLV 0205 2665

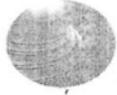
Shipper's Name and Address PLASAN SASA KIBUTZ SASA SASA KIBUTZ SASA 13870 ISRAEL		Shipper's Account Number	Not Negotiable Air Waybill CORSAIR						
Consignee's Name and Address NATIONAL SECURITY COUNCIL PRESIDENCY OF REPUBLIQUE OFFICE, REPUBLICAN FORCES OF COTE D'IVOIRE, PLACE DE LA REPUBLIQUE, PLATEAU ABIDJAN 01		Consignee's Account Number	Copies 1, 2 and 3 of this Air Waybill are originals and have the same validity It is agreed that the goods described herein are accepted in apparent good order and condition (except as noted) for carriage SUBJECT TO THE CONDITIONS OF CONTRACT ON THE REVERSE HEREOF. ALL GOODS MAY BE CARRIED BY ANY OTHER MEANS INCLUDING ROAD OR ANY OTHER CARRIER UNLESS SPECIFIC CONTRARY INSTRUCTIONS ARE GIVEN HEREOF BY THE SHIPPER, AND SHIPPER AGREES THAT THE CARRIER DEEMS APPROPRIATE. THE SHIPPER'S ATTENTION IS DRAWN TO THE NOTICE CONCERNING CARRIER'S LIMITATION OF LIABILITY. Shipper may increase such limitation at liability by declaring a higher value for carriage and paying a supplemental charge if required.						
Issuing Carrier's Agent Name and City ISRAEL CARGO LOGISTICS (ICL) LTD. LOD 70100, P.O.B 1100, ISRAEL T: +972-39777333 F: +972-39777334		Accounting Information							
Agent's IATA Code 37-4-7099		Account No.							
Airport of Departure (addr. of First Carrier) and Requested Routing TEL-AVIV		Reference Number							
To	By First Carrier	Routing	to	by					
CDG	EL AL		ABJ	SS					
Airport of Destination ABIDJAN		Requested Flight/Date 327/07.03	Requested Flight/Date 984/10.03						
Currency	Other	Declared Value for Carriage	Declared Value for Customs						
USD	PPX	NVD	NCV						
Amount of Insurance X X X		INSURANCE - If carrier offers insurance, and such insurance is requested in accordance with the conditions thereof, indicate amount to be insured in figures in box marked "Amount of Insurance".							
Handing Information Notify: COTE D'IVOIRE ATTN: CHEKROUN DANIEL PHONE: 225-49931377 FAX: (225) 2033191 EMAIL: horsforth.trader@gmail.com									
If for USA add these conditions, indicating if reference were exported from the United States in accordance with the Export Administration Regulations. Operation contrary to USA law prohibited.									
No. of Pieces RCP	Gross Weight	kg	Rate Class	Commodity Item No.	Chargeable Weight	Rate	Charge	Total	Nature and Quantity of Goods (incl. Dimensions or Volume)
15	5,186.00	K			5,186.00		4.98	25,826.28	BULLETPROOF VEST DIM: 15(110X110X120)CMS AS VOL 3630.000 KGS 21.7800 CBM Inv.No:560301
18	8,186.00							44,526.28	
Prepaid		Weight Charge	Collect	Other Charges					
		26826.28		FUEL FEE 3,370.90 SECURITY FEE 777.90 CG 10.00					
		Valuation Charge							
		Tax							
		Total Other Charges Due Agent		Shipper certifies that the particulars on the face hereof are correct and that trailer as any part of the consignment contains dangerous goods, such part is properly described by name and is in proper condition for carriage by air according to the applicable Dangerous Goods Regulations. ISRAEL CARGO LOGISTICS (ICL) LTD / GERY					
		Total Other Charges Due Carrier		MIFODIN JOB:72486					
		4,158.80		Signature of Shipper or its Agent					
Total Prepaid		Total Collect		07.03.13 TEL-AVIV ISRAEL CARGO LOGISTICS (ICL) LTD					
29688.08				Signature of Issuing Carrier or its Agent					
Currency Conversion Rates		CG Charges in Dest. Currency		Executed on (date) at (place)					
				923-0205 2665					
For Carriers Use only at Destination		Charges at Destination		Total Collect Charges					

COPY 8 (FOR AGENT)

[Note the mention of the e-mail address: horsforth.trader@gmail.com]

Annex 8

Military equipment supplied by E&C Technology Limited (registered in China)



E&C TECHNOLOGY LIMITED
 Rooms 1102-1103, 11/F, Kowloon Building,
 555 Nathan Road, Mongkok, Kowloon, Hong Kong

PACKING LIST

CONTRACT NO. EC2012-08CI INVOICE NO. EC2013-INV-01
 COMMODITY : SOCKS WATER BACKPACK DATE: 28/Jan/13
 SHOES RAINCOAT

STYLE	Description	CTNS	Quantity Pairs	G.W(KGS)	N.W(KGS)	VOLUME(M ³)
C1009S	Socks	397	40000	5600	5200	30.95
C1009T	Shoes	1667	20000	38341	30006	228.12
CTX-001	Water Backpack	40	1000	560	520	3.84
CTX-002	Water Backpack	8	200	112	104	0.77
CTX-003	Raincoat	67	1000	1575	1508	3.25
CTX-004	Raincoat	14	200	329	315	0.68

PACKED IN 2,193 CARTONS ONLY
 GROSS WEIGHT 46,517 KGS
 NET WEIGHT 37,653 KGS
 TOTAL VOLUME 267.610 M³

For and on behalf of
 E&C TECHNOLOGY LIMITED

No.	Type	Style	Containers	Quantity	Weight (kg)
1	Socks	C1009S	397	40000	5600
2	Shoes	C1009T	1667	20000	38341
3	Water Backpack	CTX-001	40	1000	560
4	Water Backpack	CTX-002	8	200	112
5	Raincoat	CTX-003	67	1000	1575
6	Raincoat	CTX-004	14	200	329

DI 0236

R 1034

REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE
Ministère de l'Économie, du Commerce et des Finances
DIRECTION GÉNÉRALE DES DOUANES

Circuit ROUGE Visite a domicile		1 DECLARATION		A - BUREAU DE DESTINATION	
Mise a la consommation directe		IM 4		CIAB9	
2 Exportateur E&C TECHNOLOGY LIMITED ROOM 1102-1103 11/F KOWLOON BUILDING 555 NATHAN ROAD, MONGKOK KOWLOON, HONGKONG		3 Formulaire 01 03		4 Liste C 3124 09/04/2013	
8 Destinataire 8900007Q MINISTÈRE DE LA DEFENSE BP V 11 ABIDJAN RCI		5 Article 05		6 Total des colis 2 193	
9 Destinataire/Exportateur Reel		7 Numéro de référence 2013 2013/001KY		Manifest CIAB1 2013 1640	
14 Déclarant / Représentant 00216B TRANSIT INTERARMEES BP V 02 9, Rue Th Edison RCI		11 Pays CN		12 Elements de la valeur 16 950 300,00	
18 Identité et nationalité du moyen de transport au départ MAERSK CUBANGO HK yes		19 Ctr		20 Conditions de livraison CIF	
21 Identité et nationalité du moyen de transport a l'arrivée MAERSK CUBANGO		22 Monnaie et montant total facturé XOF 374 925 230,00		23 Taux de 1,00	
25 Mode d'exp. a la 1 frontiers		26 Mode intérieur		27 Lieu de chargement CNCAN GUANGZHOU	
29 Bureau d'entrée CIAB9 ABIDJAN VRIDI-PORT		30 Localisation des marchandises 401		28 Données financières et bancaires DISP	
31 Code et description de la marchandise		32 Article No. 64039100		33 Code des marchandises 00	
34 Code P. origine a CN b		35 Poids brut (kg) 18 947,00		36 Préfer	
37 REGIME 4000		38 Poids net (kg) 15 000,00		39 ATD	
40 Déclaration sommaire / Document précédent 565304551		41 Unités d'apurement QA 3 106,00		42 Prix de l'article 151 383 000,00	
43 Calcul des Taxes		44 Mentions Documents		45 Ajustement 0,00	
46 Valeur statistique 159 096 667,00		47 Calcul des Taxes		48 Report de paiement	
49 Identification entreprise / Délai		50 Principal ubligé		51 Bureaux de transit et pays	
52 Garantie non valable pour		53 Bureau de destination (et pays)		54 Contrôle par le bureau de destination	

MINISTÈRE DE LA DEFENSE
SERVICE
TRANSIT INTERARMEES
IMPORT

MINISTÈRE DE LA DEFENSE
SERVICE
TRANSIT INTERARMEES
IMPORT

Direction Générale des Douanes
Abidjan
09/04/13
RESPONSABILITE

Signature

Num du déclarant/representant

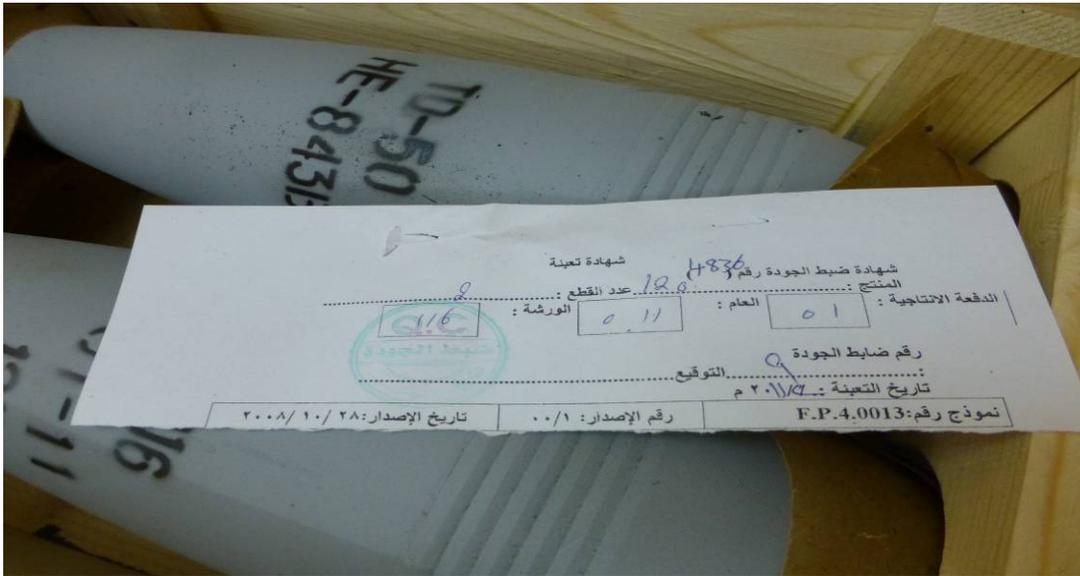
Annex 9

Ammunition with characteristics similar to Sudanese production

120mm mortar rounds



[120mm mortar rounds manufactured in Sudan in 2011 ;
01-11-116: Lot 01, production: 2011, factory code: 116 (Sudan)]



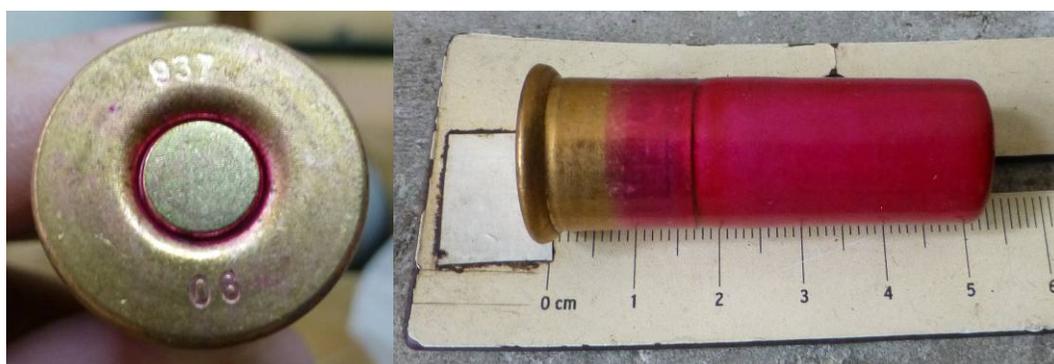
[Ignition cartridge in crate: SUD (Sudan), 2005]

60mm mortar rounds





[60mm mortar rounds manufactured in Sudan in 2008 ;
03-08-116: Lot 3, production 2008, factory code: 116 (Sudan)]



[Ignition cartridge in crate: 937 (China), 2006]

Annex 10

Unmarked 7.62x54mm ammunition



Yellow neck sealant

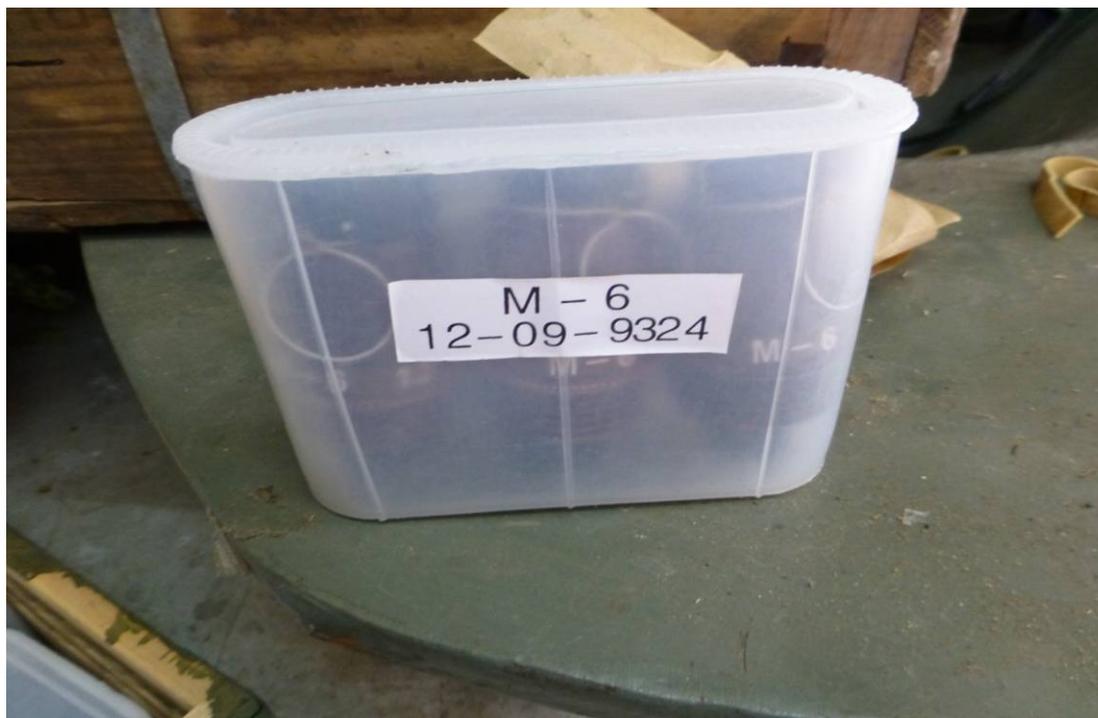


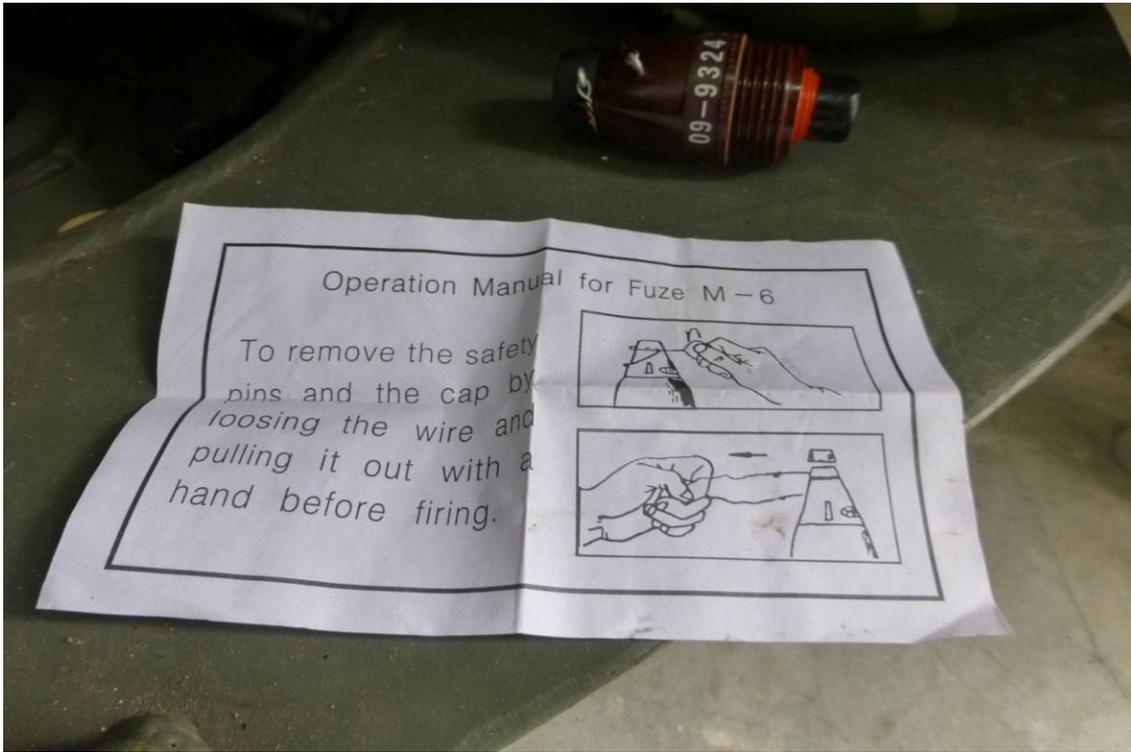
Red primer sealant



Annex 11

Ammunition with characteristics similar to Chinese production

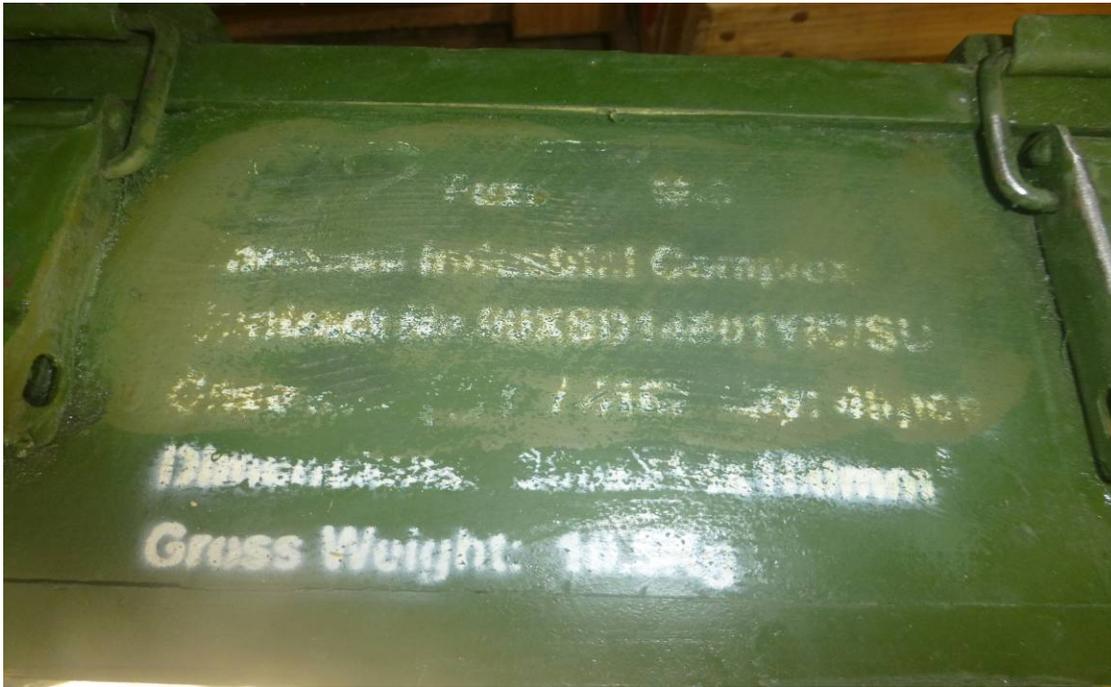








[Yarmouk Industrial Complex, Sudan ; contract number 09XSD14E01YIC/SU]



Annex 12
Customs administrative decisions

KRM/AKM
MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE
ET DES FINANCES

REPUBLIQUE DE CÔTE D'IVOIRE
Union - Discipline - Travail

Direction Générale des Douanes



CIRCULAIRE N° 1483 - /MEF/DGD/DU 17 JUIN
(DIFFUSION GÉNÉRALE)

OBJET : Interdiction relative aux exportations de la noix de cajou par les frontières terrestres.

Réf : - Courrier n° 015/MINAGRI/CAB/ARECA/du 20/05/11
- Courrier n° 0347/MEF/CAB-2/NNY du 25/05/11
- Courrier n° 25/DE/ARECA-11 du 10/05/11.

Il me revient que certains opérateurs économiques ont profité du contexte de la crise socio-politique pour procéder à l'exportation, par voie routière, de noix de cajou.

Malgré le retour du pays à la normalité, ces opérateurs semblent persister dans cette pratique qui, non seulement constitue une source d'évasion fiscale, mais menace également la survie de la filière anacarde.

C'est pourquoi, et en vue d'y mettre fin, j'ai l'honneur de rappeler à l'ensemble du service et des usagers qu'aux termes de la réglementation en vigueur, **l'exportation des noix de cajou a lieu obligatoirement par les voies aérienne et maritime.**

A cet égard, les déclarations d'exportation desdits produits ~~ne peuvent être établies qu'après des Bureaux compétents d'Abidjan et San-Pedro.~~

AIH/AIH
**MINISTÈRE DE L'ECONOMIE
 ET DES FINANCES**

REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE
 Union - Discipline - Travail

Direction Générale des Douanes



CIRCULAIRE N° 1497 /MEF/DGD/DU 29 AOU 2011
(DIFFUSION GENERALE)

OBJET: Recevabilité des déclarations d'exportation de noix de cajou

Réf : Circulaire n°1483 du 17 juin 2011 portant interdiction relative aux exportations de la noix de cajou par les frontières terrestres

Il me revient que ma circulaire n° 1483 du 17 juin 2011, citée en référence, rencontre des difficultés d'application, liées notamment à l'obligation de production du bordereau inter cajou, prescrite comme une condition de recevabilité de la déclaration à l'exportation.

Cette mesure, dictée par un souci de sécurisation de la filière anacarde, engendre en effet de nombreux abus, préjudiciables aux exportateurs et aux intérêts du Trésor Public.

En conséquence, et pour y remédier, j'ai l'honneur de faire connaître à l'ensemble du service et des usagers, que la production du bordereau inter cajou ne constitue plus, désormais, une condition de recevabilité de la déclaration d'exportation des noix de cajou.

Toutefois, les dispositions relatives à l'interdiction de l'exportation de la noix de cajou par les frontières terrestres, demeurent en vigueur.

J'attache du prix au strict respect des dispositions de la présente qui est d'application immédiate.

Ampliations :

- MEF/Cab
- DG ECONOMIE
- FEDERMAR
- GEPEX
- CGECI
- FNISCI
- UGECI
- Chbre Cce & Industrie
- PAA
- EMACI
- OIC
- Synd. des Trans. s/c BOLLORE
- Synd. Nat. Des Transitaires
- BIVAC
- Toutes Directions Douanes

LE DIRECTEUR GENERAL DES DOUANES



Col-Maj. Issa COULIBALY

Annex 13

List of Customs Heads of Office

Service
BUREAU DE LA DOCUMENTATION
BUREAU SCANNER
BUREAU DU TRANSIT ET DES ACQUITS
BUREAU DE CONTROLE DES ENTREPRISES INDUSTRIELLES
BUREAU ANNEXE DU CONTROLE DOUANIER POSTAL DE BOUAKE
BUREAU ANNEXE GESTOCI DE YAMOUSOUKRO
BUREAU ANNEXE MARCHE DE GROS DE BOUAKE
BUREAU ANNEXE SITARAIL BOUAKE
BUREAU BASE DE DONNEES VALEURS ET DE LA RECONCILIATION

Service
BUREAU CENTRAL DE BOUAKE
BUREAU COORDINATION, AUDIT ET ECOUTE CLIENTS
BUREAU COURRIER ET ARCHIVES
BUREAU DE CONTROLE DES REGIMES DOUANIERS DE DROIT COMMUN
BUREAU DE CONTROLE DES REGIMES ECONOMIQUES ET SPECIAUX
BUREAU DE LA COOPERATION ET DE L'ASSISTANCE ADMINISTRATIVE
BUREAU DE LA COOPÉRATION MULTILATÉRALE ET DES RÈGLES D'ORIGINES
BUREAU DE LA FORMATION CONTINUE
BUREAU DE LA LEGISLATION ET DE LA VALEUR

Service
BUREAU DE LA QUALITE ADMINISTRATIVE ET DES OPERATIONS
BUREAU DE L'ACTION SOCIALE ET DES PERSPECTIVES
BUREAU DE L'ANALYSE DES RISQUES
BUREAU DE L'ENCADREMENT MILITAIRE
BUREAU DE L'EVALUATION
BUREAU DE L'IMMOBILIER ET DU MATERIEL ROULANT
BUREAU DE SUIVI DU RECOUVREMENT
BUREAU DELEGUE A LA DIRECTION DES SERVICES EXTERIEURS DU NORD
BUREAU DELEGUE A LA DIRECTION DES SERVICES EXTERIEURS DU SUD
BUREAU DES ANALYSES STATISTIQUES

Service
BUREAU DES ARCHIVES DE LA DED
BUREAU DES DONNEES DU PERSONNEL
BUREAU DES DOUANES ABIDJAN PORT
BUREAU DES DOUANES AEROPORT FHB
BUREAU DES DOUANES D'ASSUEFRY X
BUREAU DES DOUANES DE BIANOUAN X
BUREAU DES DOUANES DE BOOKO X
BUREAU DES DOUANES DE DJOUROUTOU X
BUREAU DES DOUANES DE FRAMBO X
BUREAU DES DOUANES DE GBAPLEU X

Service
BUREAU DES DOUANES DE GBELEBAN X
BUREAU DES DOUANES DE GBINTA X
BUREAU DES DOUANES DE GRABO X
BUREAU DES DOUANES DE LA ZONE FRANCHE DE GRAN BASSAM
BUREAU DES DOUANES DE MINIGNAN X
BUREAU DES DOUANES DE NIABLE X

Service
BUREAU DES DOUANES DE NOE X
BUREAU DES DOUANES DE OUANGOLODOUGOU - SITARAIL X
BUREAU DES DOUANES DE OUANGOLODOUGOU-TERRESTRE X
BUREAU DES DOUANES DE OUANINOU ET BOOKO DELOCALISES A TOUBA X
BUREAU DES DOUANES DE POGO X
BUREAU DES DOUANES DE PROLLO X
BUREAU DES DOUANES DE SAN-PEDRO X
BUREAU DES DOUANES DE SIPILOU X

Service
BUREAU VRIDI PETROLES
BUREAU WEB ET RELATIONS PUBLIQUES (ex-Bureau de la Communication)
BUREAU RECETTE, TARIF ET FORMATION
Total général

Service	
BUREAU DES DOUANES DE SIRANA	X
BUREAU DES DOUANES DE SOKO	X
BUREAU DES DOUANES DE TAKIKRO	X
BUREAU DES DOUANES DE TIEFINZO	X
BUREAU DES DOUANES DE TRANSUA	X
BUREAU DES DOUANES D'EBILASSOKRO	X
BUREAU DES ENTREPRISES DE COMMERCE ET DE SERVICE	
BUREAU DES ENVOIS EXPRESS ET POSTAUX	

Service	
BUREAU DES EQUIPEMENTS MILITAIRES ET DES FOURNITURES (ex BUREAU MATERIEL ET FOURNITURES DE BUREAU)	
BUREAU DES ETUDES ECONOMIQUES	
BUREAU DES EXONERATIONS DE LA SOUS DIRECTION DES TECHNIQUES DOUANIERES	
BUREAU DES POURSUITES DE LA SOUS-DIRECTION DU CONTENTIEUX ET DES AFFAIRES JURIDIQUES	
BUREAU DES POURSUITES ET DU RECouvreMENT DE LA DIRECTION DES ENQUETES DOUANIERES	
BUREAU DES REGIMES ECONOMIQUES DE LA SOUS-DIRECTION DES TECHNIQUES DOUANIERES	
BUREAU DES REGIMES PARTICULIERS	
BUREAU DES STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR	
BUREAU DEVELOPPEMENT ET MAINTENANCE DES APPLICATIONS	
BUREAU DU BUDGET	
BUREAU DU GUICHET UNIQUE AUTOMOBILES (port)	B

Service
BUREAU INFO CENTRE 1
BUREAU INFRASTRUCTURE ET TELECOMMUNICATION
BUREAU NATIONAL DE LIAISON ET DE RENSEIGNEMENT DE LA DIRECTION DES ENQUETES DOUANIERES
BUREAU ORGANISATION ET GESTION DU PERSONNEL
BUREAU PORT DE PECHE ABIDJAN PORT
BUREAU PROJETS DE LA SOUS-DIRECTION DES ETUDES ET DU DEVELOPPEMENT
BUREAU PROTOCOLE, ACCUEIL ET RELATIONS PUBLIQUES
<i>BUREAU REGIONAL DE RENFORCEMENT DE L'OMD POUR L'AFRIQUE DE OCCIDENTALE ET CENTRALE</i>
BUREAU STATISTIQUE DE L'ACTIVITE DOUANIERE.

Service
BUREAU DU GUICHET UNIQUE AUTOMOBILES DE BOUAKE
BUREAU DU RECouvreMENT ET DES RECETTES DE LA DSI
BUREAU DU RECouvreMENT, DE GESTION DES AMENDES ET DES PRIMES
BUREAU DU RENSEIGNEMENT
BUREAU DU SUIVI DES AFFAIRES CONTENTIEUSES
BUREAU DU SUIVI DES MARCHANDISES SANS DECLARATION (AEROPORT)
BUREAU DU SUIVI DES MARCHANDISES SANS DECLARATIONS ABIDJAN NORD
BUREAU DU TARIF DE LA SOUS DIRECTION DE LA LEGISLATION ET DU TARIF
BUREAU DU TRANSIT DE LA SOUS-DIRECTION DE LA COOPERATION INTERNATIONALE ET DE L'ASSISTANCE ADMINISTRATIVE
BUREAU EXPLOITATION
BUREAU EXPORT

Annex 14

List of Customs Border Office

LISTE DES CHEFS DES BUREAUX FRONTIERES DE LA DIRECTION GENERALE DES DOUANES

SERVICES
BUREAU DES DOUANES DE TAKIKRO
BUREAU DES DOUANES DE NIABLE
BUREAU DES DOUANES D'EBILASSOKRO
BUREAU DES DOUANES DE SOKO
BUREAU DES DOUANES D'ASSUEFRY
BUREAU DES DOUANES DE TRANSUA
BUREAU DES DOUANES DE NOE
BUREAU DES DOUANES DE FRAMBO
BUREAU DES DOUANES DE BIANOUA
BUREAU DES DOUANES DE GRABO
BUREAU DES DOUANES DE PROLLO
BUREAU DES DOUANES DE DJOUROUTOU
BUREAU DES DOUANES DE POGO
BUREAU DES DOUANES DE OUANGOLO SITARAIL
BUREAU DES DOUANES DE GBINTA
BUREAU DES DOUANES DE GBAPLEU
BUREAU DES DOUANES DE SIPILOU
BUREAU DES DOUANES DE OUANINOU ET BOOKO DELOCALISES A TOUBA
BUREAU DES DOUANES DE BOOKO
BUREAU DES DOUANES DE GBELEBAN
BUREAU DES DOUANES DE SIRANA
BUREAU DES DOUANES DE MINIGNAN
BUREAU DES DOUANES DE TIEFINZO